

١٥ ربيع ثاني ١٣٤٤

الموافق

١ تشرين ثاني ١٩٢٥

الموضوع: الحقوق السياسية

الاصلاح القضائي

في تركيا

من مقال لجريدة جمهوريت

تشتغل مفوضية العدلية في تركيا الآن بتعديل جملة قوانين وتعمل على اصلاحها، ولما كانت الغاية من هذا الاصلاح الذي يراد ادماجه في القاعدة الاساسية للاقيسة القضائية، بث الروح الثوروية الجديدة في مجالي الحياة المدنية هنالك، فقد اشتغل اولئك الذين كرسوا انفسهم لهذا الغرض الاسمي بكل ما اوتوا من قوة للوصول الى قصدهم الذي يرمون اليه ومن المنتظر عرض هذه التعديلات وتلك الانظمة على المجلس الملي التركي في اجتماعه السنوي الحالي. وبما لامرأ فيه انه سيكون لتنفيذها اثر طيب في البيئة التركية، فترتقي الحياة الاجتماعية وبعلو مستواها اذ ان هذه الاصلاحات الجوهرية التي اوشكوا ان يتموها سيطبقونها على القوانين الجديدة والانظمة المنقحة.

يضيق بنا المجال لو حاولنا تعداد تلك الاصلاحات واحصيناها واحدة واحدة ونكلمنا عنها بالتفصيل فنكتفي بالاستشهاد ببعض الامثلة لتخذها دليلا قاطعا لما في عليه الحالة

الراية من الاهمية : — اذا القينا نظرة اجمالية على نظام حياتنا العائلية الداخلي وجدناه غير صالح للسير بموجبه واحترائه لقدم عهده ولاختلافه عن باقي الانظمة العائلية المعروفة لدى الشعوب المتعدنة الاخرى . لم يكن نظام العائلة عند المسلمين ابان ظهور الاسلام وفي عهد الفاتحين الاولين بالغاً ما قد بلغه اليوم من التضييق والتشديد في حين كان المسلمون يسرون بموجب تقاليدهم الموروثة ويعيشون عيشة البساطة ، فكانت المصاهرة الطبيعية وروح الاتفاق سائدين بينهم وكانت ابعداً في نفوسهم من قرابة ذوي الرحم . اما اليوم فنظام العائلة اضيق مجالاً من السابق واكثر تشديداً ، وقد اصبحت الاسرة الحاضرة مؤلفة من الابوين والاولاد فضلاً عن ان عرى المحبة قد انقصت بين الاخوة في البيت الواحد وصاروا لا يشعرون بروح الرابطة العائلية ولا يدركون مزايا اللفة والوفاء التي كانت معروفة في السابق .

اما في ما يتعلق بالارث فقد بدأت الاسرة تتكيف بعوامل مغايرة لما تعارف عليه السلف منها قبل ثلاثه عشر قرناً . بحيث لو ترك المتوفي مثلاً ابنة وحيدة فلا ينحصر ارثه بها بل ينوبها جزء يسير من التركة ويؤول قسمها الاكبر الى احد اقارب المتوفي الابعدين من المذكور . ولا شك ان الحياة كانت اكثر انتظاماً في عهد انتشار الديانة الاسلامية وامتداد الفتوحات حيث كانت الاسرة تنعم بصلاحية واسعة ، وكانت للرجل السكامة العليا « والرجال قوامون على النساء » وكان مكلفاً بالسعي وطلب الرزق . وكانت اواصر الدم او قرابة ذوي الرحم تجمع القلوب وتؤلف ما بين الرجال وتوحد اعمالهم مهما بعدت انسابهم ، وكانوا كلهم يعيشون في صعيد واحد يساند بعضهم بعضاً فهل من اثر لمثل هذه الروابط الآت ؟

لقد تبدل ذلك الزمن وعقبه زمان آخر ، وانتسخت القواعد القديمة وحلت مكانها انظمتنا الاقتصادية الحاضرة فككت عرى الاتحاد وازالت التضامن الذي كان يجمع بين الاسر ، وانحلت روابط النسب لتباين المصالح وتعارضها ، وتفرق الناس وانتشروا في اصقاع الارض . يؤخذ من هذا اننا صرنا اليوم في اشد الحاجة لوضع قانون حديث يحور طريقة الارث للاسر الجديدة ، ولا نقصد بذلك تعيين الشخص

الذي يؤول اليه ارث المتوفي من الوجهة الشرعية فقط ، بل ايجاد قاعدة اساسية من شأنها ان تصون اموال المورث واثروته التي جمعها بالتعب والكد من الضياع بين اليرثه ، عندئذ ترصد تلك الثروة وتحب كمال اساسي للجيل القادم ولا عقابنا وذرياتنا من بعدنا . ومن المعلوم انه يحق لمن جمع الثروة وحده في سبيلها ان يتدبر امر صيانتها والحرص عليها ويتحتم بعد وفاته ايجاد الطرق المؤدية لحفظها ، لئلا تضيع بتقسيمها بين الورثة العديدين ، وذلك بتعيين وارث وحيد ترجع اليه الثروة بصورة قطعية من الوجهة الشرعية .

تمزي الاصول المتبعة عندنا اليوم في تعيين الارث الى اناس دأبهم تبديد الثروة لا حفظها ، وهذا الامر هو من جملة الاسباب التي قعدت بنا زمناً طويلاً وحالت دون نهضتنا الاقتصادية . واملنا ان نحل ، القوانين التي تخمس الان ويجري تعديلها من طرف مفوضية العدلية ، عقدة هذه المشكلة .

اما من جهة حقوق المرأة فلا تزال بعض العيوب والشوائب عالقة فيها ولا تزال نحن نخطب في هذا الامر ونعاني مشقات عديدة لانالة المرأة جميع حقوقها ولو اننا تمسكنا في جميع معاشنا واحوالنا الاجتماعية على ما قرره الشرع الاسلامي من القواعد منذ ثلاثة عشر قرناً لما استطعنا ان نحافظ على كيانتنا يوماً واحداً . يصعب علينا في الوقت الحاضر تكوين نظام للامرة اذا بقي القانون يعتبر الرجل مخلوقاً ارقى من المرأة ، ويحبسه افضل منها ، ويتركه يتحكم بمقدرات العائلة . ويتحدد صفة الرئيس الاكبر المطاع . وما يدعونا للاهتمام بتزول هذه القواعد من الجزء الاكبر من هيمنة الرجل وسيطرته وذلك بفضل بعض القوانين التثوية وبالنظر لانظامنا كما . نالسير في تلك القوانين البالية اذن بعرض مستقبل الامرة للخطر ويقضي عن بحبوحة المرأة والبناء .

ان دواعي الحياة الجديدة تتطلب وضع تشريع لتنظيم حياة الاسر وهذه الامثلة التي اوردناها تدلنا بصرح العبارة على وجود بعض المعضلات الحقوقية في حياتنا الاجتماعية هي في اشد الحاجة الى اصلاح . وبرزنا في هذا المقام ان نرى كبراً من الاعلاجات الاساسية على شكل التحضير والانتظام . اما اولئك الذين ينظرون

للقبعة فقط و يتخذونها دليلاً قاطعاً على اهمية عاصمة الاصلاح العانية التي هبت في
انحاء تركيا واقتلعت العوائد القديمة من جذورها ، فلا شك انهم واهمون . لان
تركيا تمخض اليوم باصلاحات هي على جانب عظيم من الهمية لو فُتست بالقبعة لبذتها
وفاقت عليها لانها احدث وارقى اما تغيير القبعة فعادى عادي بسيط .

تثبتت مفوضية العدلية واتفقت مع كبارالمشرعين الاثراك على ضرورة السير بموجب
الانظمة الاوربية وتجرى طرق الاوربيين فيما يختص بالانظمة الجديدة غير ان
الانظمة الاوربية نفسها كما هي عليه اليوم لانكفي لمقتضيات الحياة الاجتماعية الحديثة
في اوربا . وهانحن اولاء نسمع اصوات الشكوى وعبارات التذمر ترتفع من كل
مكان محتجة على تطبيق بعض القواعد القانونية والعمل بمقتضاها ، فيلزمنا اذن عند
تقرير هذه الانظمة في بيئتنا النظار فيها وتقيتها من كل شائبة ونزع كل القوارات
القديمة منها . يعلم الجميع ان تركيا قد سارت في حياتها على غير المناهج الدينية فطلقت
البدع واغفلت الزوايا والتكايلا ودرجت في سبيل التقدم والارتقاء . وهي تحتاز
اليوم دوراً اشبه بدور النهضة عند الاوربيين . لو تفارنا الى الشرائع والانظمة جميعها
لافينناها تحافظ على القديم حتى ان الانظمة الاوربية نفسها لم تبلغ ذروة الكمال
العليا فهي لا تكفل تماماً سعادة الحياة ولا توافق جميع مقتضيات الجيل الحاضر .

اما وقد بدأنا ننظر في القوانين ونحدث الاصلاحات فاننا نرجو ان لانتم اوان
بعد اليوم في واجباتنا وان نفتش على ما تتطلبه حياتنا الاجتماعية من القوانين الثلاثة
مع احتياجنا الجوبة .

تعريب الحقوق

اختصاص المحاكم المختلطة

في مصر

كتب مجلة الهلال مقالاً ممتعاً عن كيفية نشوء المحاكم المختلطة في مصر وعن مادية اختصاصها واعمالها بمناسبة قرب الاحتفال ببويعيل هذه المحاكم بسراي محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية وقد آثرنا نقله فيما يلي:

الامتيازات والمحاكم القنصلية

المحاكم المختلطة اثر من آثار الخديوي اسماعيل باشا خفف بها عن مصر واهلها عبئاً ثقيلاً من اعباء الامتيازات الاجنبية التي اتسعت دائرتها بتوافد الاوربيين والاميركيين الى مصر واحتكاك مصالحهم بمصالح الحكومة والاهاالي . وكانت مرجع هؤلاء الاجانب الى قناصلهم سواء في قضاياهم الشخصية وما يرتكبونه من جنائيات، والدعاوي التي تقيمها عليهم الاهاالي المصريون وبلغ لطرف بعض القناصل انهم استدعوا الحكومة المصرية الى محاكمهم وحكوا عليها لمصلحة رعاياهم بتعويضات باعظة بلغت قيمتها في اربع سنوات من سنة ١٨٦٤ - ١٨٦٨ نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ولم تكن المحاكم القنصلية متضامنة في تشريعها واحكامها ، بل كانت كل منها تطبق قوانين دولتها ولا تعترف بالاحكام التي تصدرها زميلاتها . وكانت احكام هذه المحاكم تستأنف الى محاكم بلادها مثل محكمة اكس في فرنسا وانكونا في ايطاليا وتريستا في النمسا . وفي عهد الخديوي اسماعيل انشئت محكمتان للقضايا التجارية التي يرفعها الاجانب على الاهاالي وبالعكس . وقد وصفها صاحب كتاب تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل بقوله : « . . . وكانت كل منهما مشككة من رئيس وطني فلما كانت يدري شيئاً من شؤون التجارة او قوانينها ، ومن محلفين وطنيين ومحلفين

اجنبيين لا يدرون شيئاً بالمرة من القوانين ويحكمون في الغالب اما طبقاً للبداية والعادات اذا كانوا نزهاء ، واما طبقاً للاهواء اذا كانوا ممن تلعب الرشوة بضائرهم » وقد بقيت هاتان المحكمتان تعملان الى جانب المحاكم القنصلية حتي انشئت المحاكم المختلطة مساعي نوبار باشا

وكان نوبار باشا يد الخديوي اسماعيل العاملة في انشاء المحاكم المختلطة وقد لبث يعمل بحمد واخلاص لاتمام هذا المشروع القضائي العظيم ثمانية سنوات . في سنة ١٨٦٧ وضع مذكرة رفعها الى سمو الخديوي مبيناً فيها عيوب النظام القضائي القنصلي وانه عقبة في سبيل المصالح الاجنبية واستقدام اصحاب الكفاية من الغربيين لتسليمهم زمام الاعمال التي تحتاج الى اخصائين ثم سافر غير مرة الى باريس ولندن والامستردام وفلاورس ولالة الامر هنا وهناك في انشاء محاكم دولية مختلطة فلم يلب طلبه الا الحكومة الانكليزية وعارضته الحكومتان الفرنسية والبريطانية . وترددت بقية الحكومات في قبول الطلب الا بضمانات وفيدود ثقيلة بل وجد في مصر من يعارض ويعاكس وكان مفتي الديار المصرية في طلبه المعارضين فاخرجه الخديوي من منصبه وعين بدله من وافق على المشروع وافتي بانه غير مخالف للدين .

وبذل نوبار جهده واستخدم كل ما عنده من دهاء وكياسة وما بين يديه من ذهب اسماعيل حتي نال بقيته . ووافقت الدول كلها في اوائل سنة ١٨٧٥ على انشاء المحاكم المختلطة بصفة تجريبية تتجدد كل خمس سنوات بموافقة الدول وامرغال تصدره الحكومة المصرية . وهذه اسماء الدول التي اشتركت في التصديق على انشاء المحاكم المختلطة . النمسا والمجر ، بلجيكا ، دانمارك ، فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا العظمى ، اليونان ، هولانده ، ايطاليا ، اسوج نروج ، اسبانيا ، البورتغال ، روسيا ، الولايات المتحدة . وقد صدر آخر قرار في يناير سنة ١٩٢٢ بامتداد سلطة المحاكم المختلطة الى اجل غير مسمى .

استقبال القضاة الاول وافتتاح المحاكم

وفي يونيو سنة ١٨٧٥ وصل الى مصر المستشارون والقضاة الاجانب ما عدا الفرنسيين

الذين انفتحت الحكومة المصرية مع الدول على اختيارهم للعمل في المحاكم المختلطة واستقبلهم الخديوي اسماعيل يوم ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٥ في حفلة بسراري رأس التين بالاسكندرية حضرها قناصل الدول ومعتمدوها ماعدا المعتمد السياسي الفرنسي . والامير محمد توفيق باشا (ولي العهد وناظر الداخلية حينذاك) ومنصور يكن باشا واسماعيل صديق باشا ونوبار باشا ومحمد شريف باشا ومصطفى رياض باشا ورجال المعية السنية . والتي الخديوي خطبة رحب فيها بالمستشارين والقضاة وختمها بقوله « ان هذا اليوم ايها السادة سيكون من ايام التاريخ المصري المعدودة وسوف يعد فاتحة عصر مدنية جديدة والتي لمقتنع بان مستقبل العمل العظيم الذي انشأناه معاً قد اصبحت بعون الله تعالى امراً مضموناً . وفي اول يناير سنة ١٨٧٦ احتفل بافتتاح المحاكم المختلطة في الاسكندرية والقاهرة والاسماعيلية . ورأس حفلة الاسكندرية المرحوم مصطفى رياض باشا وتبادل ورئيس محكمة الاستئناف خطب التهنئة والترحيب

قضاة محكمة مصر

هذه اسماء القضاة الذين تألفت منهم دوائر محكمة مصر « القاهرة » نقلاً عن اعلان اذاعته رئاسة المحكمة في الجريدة الرسمية في شهر فبراير ١٨٦٧

— رتبت اعمال المحكمة المصرية الابتدائية على هذا الوجه . مسيو هاجنس نيظ بالقضاء في القضايا اليسيرة الصلحية السهلة النظر فيها . مسيو ساكو بولو نيظ بالقضاء في نهيات الاجانب وتحقيق ارتكباتهم وجناياتهم . مسيو ستوبلار نيظ بالقضاء في القضايا الفورية . حماد بك نيظ بالقضاء في ارتكبات الاهالي وجناياتهم . مسيو بانثليز نيظ بشفيتش تقييد الرهون ورئاسة قوميون اعانة الفقراء بالنظر في دعاويهم مجاناً . « تأليف المحكمة المدنية والتجارية من هؤلاء » الرئيس مسيو استوبلار ، مسيو بانثليز ، مسيو ساكو بولو ، عبد السميع افندي ، السيد صالح بك . « تأليف محكمة التأديبات من هؤلاء » رئيسها مسيو استوبلار ، مسيو بانثليز ، عبد السميع افندي . « تأليف شوري الارتكبات والجنايات من هؤلاء » المسيو هاجنس ، مسيو ساكو بولو حماد بك . وعقدت الدائرة التجارية لأول مرة يوم ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٦ والدائرة

المدنية في ٢٨ فبراير . وجلسة القضايا القورية المستعجله في ١٩ فبراير . والقضايا اليسيرة الجزئية في ٢٢ فبراير ومحكمة الجنابات في ٧ مارس .

قوانين المحاكم المختلطة

وقبل ان تفتح المحاكم المختلطة كانت الحكومة قد اتمت وضع القوانين اللازمة لهذه المحاكم باللغة الفرنسية وترجمتها باللغة العربية وعرضتها للبيع للطالبين . ونشرت عنها الجريدة الرسمية الاعلان الآتي : — «بحمد الله رب البرية تم طبع القوانين السنية المختصة بفصل القضايا المحكمية المختلطة بالديار المصرية على احسن حال واكمل منوال وذلك انواعها : النوع الاول ترتيب المحاكم البهية المختصة بفصل القضايا المختلطة بالديار المصرية . الثاني القانون المدني . الثالث القوانين التجارية العمومية الرابع قوانين التجارة البحرية الخامس قانون المرافعات . السادس قوانين العقارات . السابع قوانين تحقيق الجنابات »

اختصاص المحاكم المختلطة

تختص المحاكم المختلطة بالنظر في كافة القضايا المدنية والتجارية التي تقع بين الاجانب من جنسيات مختلفة . الاجانب والوطنيين . الاجانب الذين من جنسية واحدة في حالة التنازع على عقار ثابت . وتنظر في قضايا المخالفات متى كان المتهم اجنبياً، والجرائم المتعلقة بالتفائيس الخاصة بالبيوتات التجارية الاجنبية والجرائم المتعلقة باختلاس الاشياء المحبوز عليها قضائياً بامر المحكمة المختلطة . وقضاة هذه المحاكم وروضاء هذه النيابة فيها من الاجانب ويساعدكم بعض القضاة ورجال النيابة من المصريين والى جانبهم هيئة من المحلفين .

الجمعية العمومية والقوانين المصرية

وكانت الحكومة المصرية اذا ارادت تطبيق قانون محلي جديد على الاجانب ترغم على ارساله الى كل دولة من الدول المشتركة في المحاكم المختلطة للتصديق عليه ولا يخفى ما كانت يستلزم هذا العمل من مخاطر ومراجعات ثم انفتحت الحكومة المصرية مع

هذه الدول في سنة ١٩١١ على تأليف لجنة تشريعية من اعضاء الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة واقدم قاضي من قضاة كل من الدول التي صادقت على انشاء المحاكم المختلطة وليس لها قاضي في محكمة الاستئناف . وقد ساعد وجود هذه اللجنة على تنفيذ عشرات من القوانين على الاجانب بسرعة ولو لاهل لا فتضي تنفيذها سنوات عدة .

احكام المحاكم المختلطة

وتنشائت المحاكم المختلطة اشتهرت احكام مستشاريها وقضاها بدقة بحثياتها ومراعاتها احوال البلاد وعاداتها واملاتها بالمبادئ القانونية والاستنتاجات والملاحظات وتقبل اخبار القضايا المهمة التي تنظر فيها المحاكم المختلطة بالتفراف الى اوربا ثم تتناقل حالات التشريع والقضاء احكام هذه القضايا بحثياتها المسهبة . ومن اهم القضايا التي نظرتها هذه المحاكم اخيراً قضية شركة قناة السويس التي حكم فيها على هذه الشركة ان تدفع الارباح الى مساهميها ذهباً لا بسعر القطع ثم الحكم الابتدائي على الحكومة المصرية في قضية الويركو . وحدث منذ بضع سنوات ان احدثهم والمرجع انه قاضي احتجبي اشغل زمناً في المحاكم المختلطة بشركة كراسة باللغة الفرنسية طعن فيها على احكام هذه المحاكم ورمي رجالها بالهوى والتعيز ولكن ولاية الامر صادرها ومنعوا الصحف المصرية عن النقل منها واذاعة محتوياتها .

ميزانية المحاكم المختلطة

وتعد المحاكم المختلطة مصدراً من مصادر الدخل للحكومة المصرية ففي الميزانية الجديدة قدر الاراد بمبلغ مليون ومائة وستين الف جنيه وأكبر موارد هذا الدخل من رسوم عقود نقل الملكية وتبلغ ستماية الف جنيه . وقدرت المصروفات بمبلغ ثلاثماية وسبعة وتسعين الف جنيه .

سرايات المحاكم المختلطة ومبانيها

للمحاكم المختلطة ثلاث سرايات ضخمة في الاسكندرية والقاهرة والمنصورة وقد نقلت اليها

محكمة الاسماعيلية بعد انشاء اعلاكم بزم غير طويل وسراي محكمة الاسكندرية ويوسعها
 الاهالي سراي الخفائية من اكر عمارات ميدان محمد علي « المشية » وقد شيدت لمحكمة
 الاسكندرية ومحكمة الاستئناف خاصة منذ نحو اربعين سنة على الطرز الحديث .
 وسراي محكمة مصر في العتبة الخضراء من الدير القديمة بناها رضوان كتنخدا ثم تملكها
 محمد بك ابو الذهب فظاهر باشا الصغير فعباس باشا الاول واسكن فيها والدته الاميرة عمة
 قادن ثم ضمها الخديوي اسماعيل باشا الى املاك الحكومة . وقد ضاقت باعمال المحكمة
 فانشئت فيها عدة اجنحة ثم نقلت افلام التسجيل والرحنيات الى دار مدرسة الحقوق
 القديمة في عابدين وفتح اعتماد كبير لانشاء دور جديدة للمحكمة في شارع الملك
 فؤاد . وقد تم منها انشاء ادارة التسجيلات شرع في وضع الاساسات لبقية الام
 المحكمة ودوائرها القضائية المختلفة .

اخبار الحسن بن يحيى قال :حدثنا حماد بن اسحق عن ابيه قال : كان يزيد الخليل
 ابن بل له عروة وكان فارساً شاعراً . فشهد القادسية فحسن فيها بلاؤه وقال في
 ذلك يذكر حسن بلائه :

برزت لاهل القادسية معلماً	وما كل من يغشي الكرمية يعلم
ويوم باكتاف النخيلة قبلها	شهدت فلم ابرح أدبي واكلم
وافعست منهم فارساً بعد فارس	وما كل من يلقى الفوارس يسلم
ونجاني الله الاجل رجيرتي	وسيف لاطراف المرازب مخذم
وايقنت يوم الديلميين اني	متى ينصرف وجهي عن القوه هبزموا
فأرمت حتى مزقوا بوماهم	ثيابي وحتى بل اخصي الدم
محافظة اني امروء ذو حفيظة	اذا لم اجد مستأخراً انقدم

بحث في المواعيد

— ٢ —

١٤ — فمواعيد الطعن في الاحكام تعتبر مواعيد نائمة بمعنى ان الطعن يحول
الاكثر في آخر يوم ١١ - لا ان ينص القانون مراعاة على ان تكون كاملة
يحدد الميعاد دون ١٢ على وجوب العمل في الساعة ٨ ن يقول ميعاد الاستئناف
ون يوماً فحينئذ يجب ان يتمتع الطاعن بالميعاد كاملاً أي ان آخر يوم فيه يكون
حقه أيضاً وداخلاً ضمن السنتين متلاً . يعطى يوماً آخر بعد ذلك اليوم ليكمل
ميعاد الذي قرر القانون ان يكون كاملاً كما في المادة ٩٢٤ ، ٣٠٨ من اللائحة
بب المحاكم الشرعية . ميعاد المعارضة ثلاثة ايام كاملة — معناه ان كل لحظة من
له الايام الثلاثة من حق المعارض يتمتع بها قبل تقديم معارضته اذا شاء وينبغي
ذلك انه اذا حصل الاءان يوم اول — يناير يتبدى حساب الميعاد من يوم ٢
يستمر يومي ٣ و ٤ ويجوز تقديم المعارضة يوم ٥ ذلك معنى الميعاد الكامل في طرق
لنن كذلك في الاستئناف الشرعي الجزئي والكللي طبقاً للادة ٣٠٨ اذ يجب ان
يخلى المستأنف خمسة عشر يوماً كاملة او ١٦ - يز يوماً كاملاً ان يتمتع بها ويستأنف
منها في اليوم التالي

١٥ — لم ينص القانون على ان ميعاد الطعن كامل فقد وجب حصول الطعن في خلال
ايه او الخمسة عشر يوماً او الثلاثين يوماً وهكذا بدون زيادة يوم عليها
١٦ — ولم ينص القانون الا على او المختلط على مواعيد صعن كاملة
١٧ — ولم يتبع واضع اللائحة الشرعية قاعدة واحدة في حسابه اذ نص على ان
معض امرا يمد كامل وفي بعضها لم يذكر ذلك فوجب اتباع ما نص عليه وان كان
تمه معيهاً من الوجهة التشريعية

١٧ - مقارنة الشرائع الحديثة : نص قانون المرافعات التونسي على ان كل الآجال التي يفر بها القانون كاملة بمعنى ان اليوم فيها يحسب على الكامل ويدخل ضمن الميعاد ولا ينقضي الميعاد الا من اليوم التالي لنهاية المدة المحددة

١٨ - وقد اعتمدت المحاكم الفرنسية مواعيد المعارضة والتماس اعادة النظر ناقصة طبقاً للقاعد المتقدمة من بند ١٤ بعكس ميعاد الاستئناف فان حالة النصوص فيه (بند ١٤ هنا) قد جعلت هذه المحاكم تنقضي بانها ميعاد كامل يجب ان يمر كله قبل ان يقال بان حق الاستئناف سقط فيجوز الاستئناف حينئذ في اليوم التالي لنهايته . وكذلك ميعاد النقض والايراد في فرنسا فان القانون جعله فيها شهرين من يوم اعلان الحكم ونصت المادة ٩ من قانون النقض على ان المواعيد المشار اليها فيه تعتبر كاملة وكان الميعاد كاملاً طبقاً للنص ١٩ - اما مواعيد الحضور أي التي يجب ان تعطى للخصم قبل الجلسة التي يحضر فيها نهي مواعيد كاملة حتماً يجب ان تمر كلها قبل يوم الجلسة فاذا حدا الاعلان من اول يناير بميعاد حضور قدره ثمانية ايام فلا يصح تحديد جلسة تقي قبل يوم ١٠ يناير وهذا تطبيق خاص للقاعدة الفرنسية الواردة في مادة ١٠٣٣ (بند ٥ - هنا)

٢٠ - وستكلم الآن لزيادة البيان أولاً عن كيفية الحساب بالساعات والايام والاشهر ثم على بدء الميعاد ثم على نهايته ونأتي بالتطبيقات العملية التي حكمت بها المحاكم ٢١ - كيفية الحساب : اذا كان الميعاد مقدراً بالساعات كاربعة وعشرين ساعة مثلاً وجب احتسابه من الساعة التي المثلت فيها الورقة الى الساعة الماثلة لها من اليوم التالي او الى نهاية الساعة المحددة في الميعاد المعين بالقانون ومن المقرر ان من الرشد تحسب من ساعة الولادة الى الساعة الماثلة لها في اليوم المائل ليوم الولادة فمن ولد في اول يناير سنة ١٩٠٩ الساعة الثامنة صباحاً يبلغ رشده في الساعة الثامنة صباحاً من يوم اول يناير سنة ١٩٣٠ على القانون الحسي الجديد

٢٢ - واذا كان مقدراً بالايام فلا يلتفت الى الساعات بل تكون العبرة بالايام وحدها ولا يلتفت الى التاريخ بحسب من تاريخ معين الى التاريخ الذي يتأمله بل

العبرة بعدد الايام ويراعى فيها من الاشهر ما عدته واحد وثلاثون يوماً وما عدته اقل من ذلك ولا يحتسب في الايام من الساعة كذا الى الساعة كذا ولكن تحتسب الفترة المكونة من اربع وعشرين ساعة الممتدة من نصف الليل والتي لها اسم معلوم من ايام الاسبوع وتاريخ خاص من ايام الشهر .

وهناك ظروف خاصة تراعى في الحساب بالايام من اجل اجراءات المرافعات لاملح لذكرها هناك .

٢٣ — — واذا كان الميعاد مقدراً بالاشهر يحسب الشهر من يوم معلوم الى اليوم المماثل له في الشهر التالي دون احتساب الشهر ثلاثين يوماً او أكثر او اقل ولا يشذ عن قاعدة الحساب من يوم معلوم الى اليوم المماثل له في الشهر التالي الا في حالة ما اذا كان اول الميعاد آخر يوم في الشهر فحينئذ ينتهي الشهر في نهاية الشهر التالي سواء كان مجموع الايام ثلاثين يوماً او أكثر او اقل . مثال ذلك اذا كان اول الميعاد يوم ٢٨ فبراير تكون نهايته ٣١ مارس والعكس اذا كان اوله يناير يكون آخره ٢٨ فبراير

ويجب عدم الخلط في الحساب بين المواعيد التي تقدر بثلاثين يوماً ، وهي تحتسب بالايام والمواعيد التي تقدر بشهر او أكثر وهي تحسب : بشهر

٢٤ — اول الميعاد : القاعدة امامه ان ايوم الذي يرتدي سريان الميعاد من وقته يجب الا يحسب من ضمن الميعاد نفسه الا اذا نص المشرع على ذلك مراعاة ومن المقرر انه لا يحسب معلماً في جميع الاحوال التي يكون فيها الحساب بالايام واذا نص القانون على ان يكون الحساب من يوم معلوم كونه الاعلان او الشهر فلا يدخل فيه ذلك اليوم وقد اتبعت هذه القاعدة الشهود بعضاً حتى في الاحوال التي نص فيها المشرع على ان يكون العمل في خلال مدة معلومة وفي الساعات اذا قل في خلال عشرين يوماً فان اليوم الاول لا يحسب .

٢٥ — كذلك من المقرر ان اليوم الذي حصل فيه العمل القانوني لا يحتسب من ضمن الميعاد اذا كان الحساب بالاشهر (البانديكت ٢٣ ص ١٤٣ نمرة ١٠٦)

وقد اورد علماء البانديكت تطبيقات خاصة على هذا المبدأ في الجزء ٢٠ ص ٥٠٦ من
١٣١٤ وما بعدها في ميعاد الطعن في احكام مجلس الدلالة مأذونة عن احكام
المحاكم فقالوا ان ميعاد ثلاثة اشهر كامل اي انه لا يدخل فيه اول يوم ولا آخر يوم
فاما حسس لا سرن يوم اول يوليو يقبل الطعن لغاية يوم ٢ اكتوبر وفي حالة اخرى
ان الطعن المقرر له شهران يجوز يوم ٢٦ اكتوبر اذا اعلن الحكم يوم ٢٥ اغسطس وان
الحكم المعلن يوم ١٢ مايو يصح الطعن فيه يوم ١٣ اغسطس

وقال علماء البانديكت في بند ١٣١٧ من الممكن التمسك في مطالبة هذه
الطريقة لما يوجبه قانون النقص والابرام في المادة ١١ حيث يقول « لا يقبل العلم
بعد ثلاثة اشهر من يوم ٥٠٠ » فهذا النص يستبعد يوم الاعلاء ولكنه يحتمل عدم
استبعاد اليوم الاخير وان كان يصح القول في الامثلة السابقة بان آخر يوم يصح
الطعن فيه هو يوم اول اكتوبر دلا من يوم ٢ - وهكذا .

ولكن آراء العلماء واحكام المحاكم قد اجمعت على ان الميعاد كامل ذلك ما قرره
هؤلاء العلماء بشكل قاطع وسرجع اليه حالا نستنتج منه ما ثبت صحرائنا .

٢٦ - نهاية الميعاد - ان اليوم الاخير هو يوم من ايام الميعاد ويجوز للشخص في ان
يعمل بما يوجبه عليه القانون واكن ينتهي انيعاد بانتهاء هذا اليوم وبسقط الحق مثلا
اذ لم يقدم الطعن في آخر يوم من ايام الميعاد الماهم الاياما يتعلق بالواعيد الكاملة فاما
مانص على ان الميعاد كامل او فهم ان الميعاد كامل كما في الاستئناف في فرنسا فان
الميعاد يزيد يوما ويكون هذا اليوم مما يصح العمل فيه اى يكون داخلا ضمن الميعاد
المحدد وبذلك يكون هناك فرق هام بين نفوس لائحة الترتيب الشرعية التي ذكر
فيها ان المواعيد كاملة والنصوص التي لم يذكر فيها شي من ذلك كما بيناه في بند ١٤

٢٧ - الميعاد الكامل : هو الميعاد الذي لا يدخل فيه لا اول يوم ولا آخر يوم
فلا يوم العمل القانوني يحتسب من ضمنه ولا يوم نهاية الميعاد يدخل فيه كما هي الحال
في ميعاد المعارضة او الاستئناف امام المحاكم الشرعية

ومن المقرر ان جميع النصوص التي تعرضت في فرنسا لنشر القوانين والعمل بها

وجعلت الميعاد كاملاً ما إذا تقرر ان يسري القانون بعد يوم من نشره فلا
سري الا في اليوم التالي الذي يلي يوم النشر وهكذا (دلولز تعليقات مدني
١ ص ١٤ بئال — ٣٩٨

٢٨ — النتيجة : يفهم مما اوردناه في بند ٢٥ هنا انه اذا كان يوم ٢ اكتوبر يوماً
يسمح فيه تقديم الطعن ضد الحكم المعلن في اول بوليه والميعاد ثلاثة اشهر وهو ميعاد
مع ان يقدم الطعن فيه فانه ميعاد ثلاثة الاشهر المضروب لانتهي على اتباع هذه
الريقة الا بانتهاء ٣ اكتوبر وذلك يكون يوم ٢ اكتوبر داخل ضمن الميعاد واليوم
الذي لا يسمح فيه الطعن هو يوم ٣ اكتوبر

ذررنا الى ميعاد سريان القانون الجديد الذي نشر في ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ فان
السنة التي بقي فيها غير محمول به تكون لغاية يوم ٣ مارس ويكون بدء العمل به ابتداء
من ٤ مارس سنة ١٩٢٦ على اعتبار ان يوم نشره لا يحسب ثم تبدى الاربعة الاشهر
من يوم ٣ نوفمبر وتنتهي يوم ٣ مارس أي من يوم معلوم الى اليوم المائل له بعد
اربعة اشهر وذلك حتى تمضي اربعة الاشهر كاملة قبل العمل بهذا القانون واذا راعينا
رغبة القوانين الحديثة ونزعة الحاكم في جعل جميع الواعيد كاملة تسهيلاً للحساب من
جهة وحفظاً لحقوق اصحاب الشأن من جهة اخرى . وراعينا الظروف التي صدر فيها
قانون المجالس الحسبية الذي رفع سن الرشد بمرسوم ورفعه بمقدار ثلاث سنين وعدد من
الايام وبدل الحساب من سنين هجرية الى سنين ميلادية . وجعل ميعاد العمل به بعد
اربعة اشهر فقط مع انه قانون اجتماعي على جانب عظيم من الاهمية فلا يكون تمت بأس أن
حكم الحاكم بعمل به بعد اكبر فترة انتظار ممكنة . حتى لو كان الحساب خطأ ومع ذلك
وصحيح وصحيح ومتفق مع احداث مبادئ التشريع والقضاء وانتهى الصدر رحب
بشده ولو كان مصححاً بأنواع من النعوت والافصاف التي لا يصح أن ترد على السنة المتأدين

عبد الحميد ابو هيف

البُولِيسْ

اصول ادارة السجون

في العالم المتمدن

عثرنا على هذا المقال في حريده البرموك فانبشاه هنا :

لكل شيء سبب وعلة وشرط . ولا اجتماع الافراد وتشكيلهم الاقوام اسباب وعلل وشروط . اما سبب الاجتماع فهو حاجة التعاون . وعلته التحفظ من الاضرار . سواء كانت من الطبيعة او من الحيوان او من الانسان . وشرطه التعهد الضماني بعده الاضرار . لذلك سنوا مقالة « على رأي جان جاك روسو » ذكروا فيها الشروط اللازمة الابتعاد عنها . وهذه هي الافعال المذكورة في قانون الجزاء . وقالوا كلما خرج عن مضمون قانون الجزاء فهو مباح . الا ان الانسان خلق مستهلكاً وهذا ما دعاه لار يكون متعدياً . الا ان الحكماء وفي رأسهم (لومبروزو) الطلياني و (ليتورنو) الافرسي ثم (هوتشن) الالماني فخصوا الوقوعات اي مخالفة الشروط وتعبير اعم الجرائم خصاصاً دقيقاً . وبالنتيجة وجدوا ان مخالفتي الشروط الاجتماعية اي المجرمين اربعة انواع :

الصبيان . المجرمين خلقة . المجرمين اعتياداً . المجرمين مصادفة

وكيفما كان الحال للمجرم (حادثة) ولكل حادثة سبب وعلة . وبما ان ازالة السبب والمعلول قبل ازالة السبب والعلة شيء بعيد عن الحكماء ، اضطر رجال العلم والادارة لتهيئة التدابير التي تزيل الاسباب والعلل . وعندئذ المسببات والمعلولات من نفسها مثلاً اذا جاع رجل فيدفعه الاضطراب لان يسرق ويأكل .

سنة التعدي على اخذ مال الغير (الحاجة) والسارق ليس الآلة . لان الاضطراب
منه الاختيار . فلو اعدمناه نكون ضحيةنا انساناً لاجل مال نقيس او خيس .
جنا . فالحبس اما موقت واما مؤبد . فاذا كان مؤبداً نكون نحن ايضا سرقنا من
هيئة الاجتماعية لاجل اشته رجل يقدر على اعانة نفسه . وان كان السجن
سداً يخرج من السجن يكون بنفس الظروف التي دخل السجن بها . اي عرضة
لحاجة فيسرق ثانية لانه مضطر ولكنه يكون امهر بالسرقه الثانية من الاولى
. يكون اقصى قلباً لان الانسان يخاف قبل الاتلاء اكثر من خوفه بعده

في السجن اما ان تحسن معاملته او تساء . فان عاملوه بالحسنى لا يستفيد لان
سنة . لا تحرق كلما يجاورها . وان عاملوه بالسوء ينفر من الانسان وعندما
من السجن يسرق لسببين عوضاً عن واحد (١) دفع الحاجة (٢) الاخذ بالتأثر

من ما العمل ؟ الهيئة الاجتماعية اعلى من ان تنتقم لان الانتقام يولد الانتقام
هيئة الاجتماعية تريد عدم وقوع الضرر على الانفس والاموال ومكانة الناس
لا يكون الا بازالة الاسباب والعلل التي تضطر الانسان ان يتعرض للانفس
ل . وللمكانة . يجرم الانسان لسببين رئيسيين : الحاجة تدل . الحاجة
الهيجان . وفي كلتا الحالتين يكون مضطراً لا مختاراً

يتوجب على المصلح الاجتماعي ان يجعله صاحب مال وقوي الاعصاب . لان
مع تكرار الجرم اما الذي وقع فقد وقع وانتهى امره . لذلك اقترح
الاميركي على قومه تأسيس (ملجأ) للاطفال المتشردين والمجرمين من
وضع سجون المجرمين من طبيعتهم بمنزل . واعطاء الشغل للمجرمين اعتياداً
لح المجرمين مصادفة . ومن التابت من مزج علم النفس وعلم التاريخ بان المجرم
محتاج او مريض . لان المريض يحتاج للمداواة . ولذلك وجدوا للمداواة هذا
من بالمرض الاجتماعي عدة وسائل للإصلاح . لهذا اذا كان المجرم صبيّاً يحاكم
في محكمة خصوصية ولا تكون المحكمة علنية كما في اميركا وفي اسكوتشيا . ثم يحكم عليه
بالبقاء في دار الإصلاح مدة فيخرج في نهاية المدة ارقى فكراً وامضى اخلاقاً وافوى

بنية . اي ان هذا السجن مدرسة لاسجن اما عندنا في فلسطين فيجلدونه كما في القرون الاولى ولست افهم لماذا يسكت الناس عن مكذا عمل غير لائق بالبشر .

وبالاجمال المجرم خلقة او اعتياداً يجب ابعاده عن الناس لكي لا يزعجهم والحل الذي يضبط فيه يسمى (سجنًا) . كيف يجب ان يكون السجن ؟ يجب ان يكون مستشفى لازالة مرض المسجون والسجان يجب ان يكون كالطبيب يداوي روح المسجون (لاضابطاً يهودياً يكره العرب او اورياً يحترقه) بل يجب ان يكون مستأجلاً ، متفوقاً بقدر ان يشعر السجين بان الهيئة البشرية تفوقه ولا تستحق ان يخرج عليها . ويجب ان يخرج من السجن وهو يشعر بانه مسيء ، والهيئة الاجتماعية محسنة فيندم على اسائه لرجل محسن . وهذا لا يكون الا بالاحسن . اما التدة والقسوة فتولدان شدة وقسوة . واما اغرمون تصادقاً لهم اصول مخصوصة . وهي اصول (بيراجيه) وهو رجل افرنسي . وكان عضواً في مجلس الاعيان . اقترح تعليق تنفيذ الجزاء اذا صودف واجرم لاول مرة رجل غير منتظر منه الاجرام . وقبلت الحكومة منه ذلك وهناك اذا عمل رجل عملاً جزاؤه اقل من خمس سنين لاول مرة ، يحكم عليه ولكن لا ينفذ الحكم . فاذا اجرم ثانياً ينفذ الحكم سوية . وفي ايطاليا توجد هذه القاعدة بفروق اخري وهذه حكمة رادعة للانسان عن تكرار الجرم . اما عندنا وامصيتنا فيأخذة وفي السجن يودعه حلاً وما من معترض كأننا خلقنا للسكوت عن الاشياء الجوهرية ولا اسناد النقائص لبعضنا البعض وبلومني اللائمون لماذا لا استترك مع الناس بالاعمال ؟ كأن هناك اعمالاً . — نظرة اجمالية . بعد ان ثبت ان السجن هو مدرسة للروح لتعطف نظرة على نظمات اوربا فنجد ان هناك اربعة اصول لادارة السجون :

اصول التخفيف . اصول الانفراد . اصول الحجر . اصول الاجتماع :

اصول التخفيف : ما زال ان المقصد جعل المحكوم بحالة لا يبق معها سبب للاجرام « اي ان كان فقيراً يتعلم بالسجن صنعة يزول فقره بها وان كان ضعيف البنية فتقوى سحته بوسائل مختلفة » اصبح تعيين المدة صعب لذلك قالوا ان نعين مدة الحكم من القضاة عبث بل يجب ان يحكم عليه ويسلم للطبيب الروحي اي للسجان وهذا

عند ما يجده قد صلح يطلق سبيله ، هذا قول علماء اصول الادارة . ولكن رجال الادارة لم يقبلوه . لانه خطر . او جعل حرية الناس تحت الرحمة وتحت القناعة ، اتي لا يعلم اولها وآخرها ، اتي ذو مخاطرة . ولذلك جعلوا العقوبات حداً اصغر وآخر كبر وقالوا مثلاً : من ثلاثة الى خمسة عشر وفي الطب نظير لهذه القاعدة وهي ان الطبيب يأمر بتداوى اسبوعين ان عوفي المريض او لم يعاف . حرب الامير كانت فعلاً هذه النظرية . وتذكر بها الاوربيون في المؤتمرات الجزائية سنة ١٩١٠ ولا يستغرن القاري . هذا لان الشرع الاسلامي حكماً يأمروا اي تمتد الحبس لحين ثبوت التوبة . فاصول التحقيق هي كناية عن امكان تحقيق الجزاء ان كان في اخلاق المحكوم عليه ميل للخير ونزوع للمصالح .

وقد فاق النمساويون غيرهم في تطبيق هذا الشكل . كانت الحكومة التركية ارسلت وفداً لاوربا ليدقق في احوال السجون . وجاء في التقرير الذي قدمه لنظارة الداخلية ما خلاصته : عند ما نزل الحكومة المحكوم عليه لمدير السجن يرسله قبل كل شيء للحمام ثم يضعه في محل مخصوص ثلاثة اشهر بدون ان يلتفت للحكم النهائي . وهناك يوثق باحد رجال الدين ليعلمه اركان الدين ويحلب له معلمين يعلمونهم القراءة والكتابة . ثم يعلم صنعة من الصنائع وفي نهاية الثلاثة اشهر يقدم رجل الدين والمعلم تقريراً الى مدير السجن فان كان التقرير مرضياً يسمح للمسجون بالخروج من حجرته نهاراً بشرط ان يعود اليها ليلاً . وبناء في مكان رحب مقسم الى غرف صغيرة . وعند الصباح يكس السجين غرفته ويرتب سريره ثم يذهب للعمل حتي الظهر ثم يستريح ساعة ويستأنف العمل للمساء . فاذا قضي السجين نصف المدة والسبب راض من سلوكه ينقل لمحل خارج السجن . وهناك يعلم ما ينفعه مثل الزراعة وامثالها ولا يتنع من التدخين وشرب القهوة فاذا قضي مدة معينة ولم يظهر عليه شيء من سوء الخلق يسمح له بالذهاب ليلاً تحت المراقبة وان خالف الرضاء يعاد الى السجن ويقدم للمسجون يومياً ثمانين غراماً من الخبز مع الحساء والفصوليا والبطاطا ويعطى له لحم ثلاث مرات في الاسبوع

وتعطي ادارة السجن ثلث واردات العمل للمسجونين مع اجرة يومية يستطيعون ان يصرفوا نصفها ويحفظوا الباقي لهم كراس مال الى ان يخرجوا ثم ان المستشفيات والمعامل التابعة لهذه السجون تكون منفصلة عنها واما غسل الثياب وطهيها فيكلف بهما من يستطيع ذلك باجر معين .

وقد ظهر من الاحصاءات ان خمسة وسبعين بالمائة يخرجون من هذه السجون صالحين ومهذبين ومعلمين واثين بالمائة لم تنفع فيهم طرق الاصلاح لانهم بعد اخرج من السجن يرجعون لما كانوا عليه وخمسة بالمائة لا يتهدون ابداً وقد جاء في النسخة — ان بعض من يخرجون من السجن تنهذب اخلاقهم وينحلون بالصفات السيئة لان السجنائين انفسهم من رجال الحقوق وعلما النفس ومن المتدربين على اقوالهم وما ذكر اعلاه رآه الوفد في سجن « ايرنجه » في النمسا — :

اصول الانفراد - في عصرنا الحاضر يوجد علم مخصوص اسمه « اصول السجون » وقد وضع قواعده الالماني والاطلياني ثم توسع فيه الانكليزي والاميركان — :
 اصول الانفراد جارية بفروق جزئية في انكلترا وفرنسا وايطاليا والمانيا والاندلس والبروج وفنلندة وسويسرة واشد الكل في التفريد بلجيكا . ومعنى هذه الاصل هي ان المسجون يمنع عن الاختلاط ليلاً ونهاراً ويحبس منفرداً وفي انكلترا مدة الاقامة تسعة اشهر واذا رآه في فيها اصلاح تقص هذه المدة ثم يدخل للصف الثاني للامانة والسفل مع المسجونين واذا شوهد سوء حاله يعاد للتفريد ويجوز ان يخلى سبيله عند اصلاحه مؤقتاً ويستخدم في دور الصناعة ثم يطاق سبيله بتاتاً . ان مؤسس هذا الاصول « سالتون فردفورد » جعل السجن حساباً جارياً في صحيفة منه لتقيد الحركات وفي صحيفة تقيد السيئات ويعامل بموجب الاغلبية ويعطى له جميع ثمره مساعيه قسماً منها هذه اصول الانكليزي والالماني والافرنسيي اما بلجيكا فتفرد المسجون مدة عشر سنين مما ادي لاختلال شعورهم وتقص حياتهم ومنتهي مدة الافراد في نروج اربعة اشهر . وفي الدانمارك ثلاثة اشهر ونصف وفي المانيا ثلاثة اشهر . وفي فنلندة شهران . وفي سويسرة سنة — سجن دبو في فرنسا — خصيص بالشبهوهين

والمشردين وفيه قسم للنساء وقسم للاولاد الذين سجنوا وفيه حدائق ومعامل وقد كلف احدى عشر مليون فرنك . وفيه يعلمون المهن والصنائع

اصول الحجرة — يوضع المسجون في حجرة لينتفضي مدته وهو جاري في بعض المحلات لمن يرى لزوم لتفريدهم كما مر اعلاه — اصول الاجتماع — ابقاء المسجونين في قاعة واحدة يشتغلون بما يحبون وبما يميلون اليه وهذه هي الاصول التي قبلها الترك . وفي « او بورون ايضا قبلت هذه الاصول اذاً معنى العقوبة في عصرنا (التداوي) اي جعل المجرم لا يجرم ثانية . وهذا يكون : بحسن المعاملة . وبالتعليم وبالتثريه . وبتهيئة رأس مال له . وما عدا ذلك يجعله منتقاه .

مؤتمر دولي

سقد في مدينة جنيف من اعمال سويسرة هذه السنة المؤتمر الدولي الثاني عشر للجمعية الصليب الاحمر ودام من اليوم السابع حتى اليوم العاشر من اكتوبر الماضي . وترأسه الملك و غوستاف ادور بعثة من اربعين ممثلاً للجمعية الصليب الاحمر في مختلف البلدان وقد بحث في موضوع المعاهدة الدولية التي تتعلق بنقل الجرحى والمرضى بالطائرات وقرر حماية الطرق الجوية بموافقة جميع الدول بعد ان زمت هذا الامر الهام كبار لضباط واعظم السياسيين . وقرر ايضاً جعل عموم « اتفاقات » على سق واحد عند كل الامم حتى اذا ما وقع الحرج بيد العدو مثلاً يادف قضاء من لخصوم الذين لا يصعب عليهم نقله في مثل هذه الحالة . واتفق على وضع شكل خاص للقطع المعدنية المعروفة « ليهوية » وصرح بضرورة الاصطلاح على ارقام خاصة تبين حالة الجروح واصنافها لكي لا يتعرض الجريح للمعاينة الطبية وحتى يسهل ترتيب طقات المرحلين وقرر المؤتمر اخيراً انشاء معهد طبي خاص ليدرس جميع آلات الجراحية .

في المحاكم

قضية هنري سكاكيني وشركاها

في محكمة جنایات مصر

عرضت نهار الخميس الواقع ٢٦ نوفمبر على الدائرة الاضافية لمحكمة جنایات برئاسة حضرة صاحب العزة علي سالم بك وعضوية حضرتي صاحبي العزة ابراهيم بك وعبد العزيز محمد بك وجلس في كرسی النيابة حضرة صاحب العزة مدني حنفي بك . وحضور مبروك فهمي افندي كاتب المحكمة في القضية المتهم فيها كل موسى مراد بانه في ٢٨ مايو الماضي القى جانباً من حامض الكبريتيك المركز على الاستاذ الشيخ محمد مصطفى المراغي رئيس المحكمة الشرعية العليا قاصداً قتله فاه بجره في وجهه وعنقه وصدره وبطنه من الجهة اليسرى وهنري سكاكيني وعا العز ز حسن ممدوح ومحمد الشور يحيي بانه حرضوا المتهم الاول على ارتكاب جر وسهلوا له سبيل الفرار وطابت النيابة معافيتهم بالمواد ٤٥ و٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩ و٥٠ بالانسبة الى الاول والمواد ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و٤١ و٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩ للمتهمين الآخرين وبنه من هذه القضية قضية اتهام حمد الباسل باشا بالنصب بانه اوهم ورثة المرحوم سكاكيني باشا بالتدخل في القضية الشرعية لمصلحتهم وتخصيل على ازل من البت عدلية . بلغ عدد التهود في هذه القضية ٣٥ شاهداً في مقدمتهم الاستاذ المراغي ابي د- في المدعى كـ مع مدني مطالب بتعويض قدره عشرة آلاف جنيه مصري .

وقد حضر الاساتذة الملباهي بك ووهيب دوس بك ومقرس فهمي عن هنري سكاكيني وحسن عبد المعطى افندي عن موسى مراد واحمد الديواني بك عن عبد

ممدوح وزكريا نامق بك عن محمد السوريجي وغني نجيب بك ومرقس حاسبان
رمضان بك وحسن صبري بك عن سعادة حمد الباسل ياسا واحمد لطفي بك
بك خشيته عن الاستاذ المراغي المدعي بالحق المدني.

زدحت قاعة الجلسة بالجمهور من المحامين والاعيان ومشايخ العربن والطلبة
ت هيئة المحكمة ان تنتقل الى قاعة محكمة الجنابات الاصلية بعد ان استند الزحام وقد
جمهور آخر في ردهات المحكمة وامام الغرفة مما اضطر الى تعيين قوة من بلوك
بقيادة احد الضباط للمحافظة على النظام.

ل ااعة التاسعة والربع نودي شهود الاتبات محضروا جميعاً ما عدا ثمانية منهم ولم
تنبود نفي هنري سكا كيني فقال وهيب بك دوس انه يستغني عن شهادة من لا
مهمه ثم نودي على المتهمين فكانوا حاضرين جميعاً في ققص الاتهام فسألهم
رئيس المحكمة عن اسمائهم واعمارهم فاجابوا عن ذلك ثم تلا كاتب الجلسة تقرير
وصالت النيابة معاقبتهم بالمواد الآتفة اذكر.

موسي مراد المتهم الاول فقال انا نزلت من محل شعبي وذهبت الي كافيه دي
ووجدت عبد العزيز ممدوح مع اخرين وجلست معهم ووجدتهم يتكلمون عن
سكا كيني وكان ممدوح جالساً متأثراً وزعلان جداً وانا بقيت انترب لاني
سل لي في هذه القضية وبعد مضي ساعة اي حوالي الساعة التاسعة والنصف قال
العزيز بك انا اريد ان تشتري لي دراجة حالاً واعطاني اثنين جنيهه فاخذتها
ت الى شخص يدعى فيكتور في حي الطاهر وطلبت منه العجلة المطلوبة فقال
له عنده عجلة بثلاثة جنيهات فاخذ الجنيهين وكتب له ايضاً بالتالت وعدت
ا قهوة كافيه دي لايه فوجدتهم مجتمعين وفي نحو الساعة الواحدة حضر الجرسون
مع عبد العزيز الحساب وقمنا كلنا وكانت المحلات العمومية قد اغلقت فذهبنا الى
ش رقص ونسوة فكشنا فيه الى الصباح وعندئذ قال لي عبدالعزيزك هل تريد النزعة
في حيوان فذهبنا الى هناك والدراجة معنا وجلسنا في متنزه حوران وسرنا بعد ذلك
في سارع كبير ثم قال لي عبد العزيز انظر يا موسى هذا الرجل القادم نحونا خذ هذه

الزجاجة والقها على ملابسه وانا منتظرك هنا وكان يعني وهذا الرجل مسافة مائة متر تقريباً ثم ركب الدراجة والقيت مافي الزجاجة على الرجل وبعد ذلك سمعت جلجلة والناس يقولون هذا رئيس المحكمة ضرب بماء النار نفخت لذلك وتوكت الدراجة ثم تذكرت اني اعرف شخصاً اسمه الشوريجي كنا نذهب الى منزله احياناً فذهبت وبقيت في المنزل ولم ايت فيه وانما رجعت الى القاهرة لما سكنت المسألة .

فسأله رئيس المحكمة . ان كل ما قلته الان كرده في التحقيق ولكن ما قولك عن علاقتك بالكونت سكا كيني فقال ليس لي علاقة به مطلقاً وكل المسألة ان رجلاً اسمه ابراهيم حسن حضر لي مع حسين منصور افندي رئيس البوليس السرى وقال لي ان المسألة كبيرة وان الشيخ المراغى يتهم سكا كيني فانت قل عليه وانا اخلصك وتكون شاهداً .

ثم سئل هنري سكا كيني فني علاقه بموسى مراد وقال انه لم يره الا امام حضرة رئيس النيابة ونفي تحريضه اياه بقتل الشيخ المراغى .

ثم نودي عبد العزيز ممدوح فقال ارجوان تسمح لي المحكمة بابداء اقوالي بكل حرية فان ام دليل عند النيابة ضدي اني كنت مع موسى مراد ليلة الحادثة وقد طلبت مراراً ان اثبت اني لم اكن معه ليلة الحادثة فلم يسمح لي مطلقاً فني ليلة الحادثة خرجت مع سكا كيني الى مكتب الاستاذ خيرت بك وخرجنا منه في الساعة الثامنة الى جروبي وحضر امين بك ابو زيد وجلس معنا ومكثنا هناك الى ان قفل المحل وحضر الشيخ خيرت بك واخذ سكا كيني معه وبعد خروجه من جروبي جلست عند حلواني وسئل محمد الشوريجي فقال انه لم يشهد احد عليه بانه كان موجوداً مع موسى مراد ليلة الحادثة ولا في منزله .

وسئل الباسل باشا عن نهمة النصب المعزوة اليه فانكرها بتاتاً . فجلس وامرت المحكمة باستدعاء شهود الاثبات حسب ترتيبهم فنودي على الاستاذ الشيخ المراغى وكان على عنقه كوفية ملفوفة فسئل عن اسمه وصناعته وسنه ومولده وحلف اليمين القانونية ثم قال حوالى الساعة الثامنة ليوم الحادث كنت ذاهباً الى محطة حلوان فوجدت

سحاً وانما وممكاً بدراجة فلم اشبه في شيء ثم رأيت ركب الدراجة واعترضني في طريق ورماني بسائل اصابني في رقبتي ووجهي وصدري، وكشف عن صدره فرائت تحكة آثار الجروح، فاستغثت ولم اجد احداً في الشارع الا محمود بك عزمي وغاب بي اسمه فناديته يا رمزي فله اسمعني وبعد ذلك التفت الى الجاني فرائته يسير على اليل ويلتفت الي فصرت انادي عي عزمي بك ولما لم اجد من استغيت به ذهبت الى لصيدلية للاسعاف السريع . . .

حكم عن قضية السكاكيني وقال انها نظرت في يونيو وطبعاً سعت انها قضية مهمة وفي الجلسة الاولى لم اقرأها مع اخواني وانما قرأتها وحدي قلت لـ اخواني ان يقرأوها كل اثنين على افراد ذلك لتتمكن من دراسة القضية تماماً فدخلنا اول جلسة وتغيب احد الاعضاء فانا مت للخصوم في آسف لتأجيل القضية لتغيب احد الاعضاء الذين درسوها واجلت سرها الى جلسة اكتوبر . وقبل جلسة اكتوبر قلت لـ اخواني اعملوا معرو قرأوا القضية وفي ٢ اكتوبر اجلت الى نوفمبر وقبل جلسة نوفمبر اجتمعت وباقي لاعضاء وكونا رأينا في القضية ويوم ٦ نوفمبر اصدروا الحكم فيها .

عن حمد باشا الباسل

س — ماهي عبارتك مع حمد باشا الباسل ؟

ج — في اواخر سبتمبر سنة ١٩٢٤ حضر حمد باشا الى منزلي في الصباح وارجع ان ذلك كان في ٢٥ سبتمبر .

واعطى بطاقته للخادم وعلمت من الخادم انه لم يجلس وانما وعد ان يحضر في العصر وفي العصر حضر الباشا ومعه نجله ورجل آخر لا اعرفه وفهمت من حديثه انه سمسار منازل وبعد شرب القهوة قال حمد باشا انه مر في الشارع لانه علم ان في آخره منزلاً للابيار ولما مر امام منزلي رأي ان يزورني واخذنا نتحدث ثم قال لي اني اريد ان اسافر في قطار الآتي فطرت الساعة فوجدت ان الوقت قد ازف فقال لي ان عزمي معي . كبت معه . ونحن في العربة فالتحق الباشا في حديث وقال انا كنت في مجلس او في مجلس وسمعت كثيرين يتكلمون في شكوى من جهة المحاكم السريعة فسلته عن

موضوع الشكوى فقال يقولون ان المحاكم الشرعية تظلم في قضايا المسيحيين الخاصة بنسائهم وتثبت بذلك والمسيحيون يشكون من ذلك فقلت للباشا ان المحاكم الشرعية تتبع في اعمالها مبادئ موضوع من قديمه وتتبع نظام الامتيازات من الباب العالي وتتبع اوامر وزارة الحفانية فاذا كان هناك شكوى خاصة يصح ان صاحب الشكوى يتبع الطريق القانوني فانه بعد ان يصدر الحكم ابتدئاً يستأنفه او غير ذلك فاذا كان هناك شكوى عامة فنده يلجأ فيها الى وزارة الحفانية لاصلاح قوانينها

س — ماذا تم في المقابلة الاخرى

ج — حصلت مقابلة اخرى لا اذكر تاريخها وانا حذرنا في ذلك وقت هذه المقابلة فجمعتني اذكر انها في اواخر سبتمبر وتفصيل ما حدث ان حمد باشا طلب في الدايون ان اقبله فذهبت اليه وجلست معه فقال لي هل تذكر انني تحدثت معك في شكوى المسيحيين من المحاكم الشرعية فقلت نعم . قال لي اصرح لك الان انني لم اقصد من ذلك مساعدة هنري سكا كيني ولا التكلم في قضيتهم وانا قد حضر عندي الطرفان وكل منهما طلب مني المساعدة فانا افهمتهما اني لا اساعد احداً في ذلك وانا احب ان لا يتي في ذهنك من حديثي اني اريد مساعدة احد فقلت له يا باشا اني ارجو ان تفهم كل الناس الاتساع لك في القضايا وان المحاكم ليست محلاً للرجاء وانت بتحقق هذا الرجاء تخدم نفسك وتخدمني اي تخدم هيئة القضاء لاننا نريد تطهير الجو فقال حمد باشا انا افعل ما تطلبه .

ثم طلب حضرة وهيب دوس بك ومرقس افندي فهمي من المحكمة ان تسمح لهما بتوجيه اسئلة الى الشيخ المراغي فيما يتعلق بتهمة حمد باشا فرفضت المحكمة . وبعد جدل حول ارتباط تهمة حمد باشا بقضية سكا كيني قالت المحكمة لسنا نحن الذين احضروا قضية حمد باشا الى هنا وان على المحامين ان يعرضوا اسئلتهم والمحكمة ان تنظر في علاقتها بجماعة سكا كيني وسأل حافظ بك رمضان نحو ثلاثة اسئلة . منها هل جرت بين حمد باشا والشيخ المراغي في حديث القطار في المقابلة الاولى من حلوان الى مصر في الصباح مسائل اخرى منها وقف فيها . ففكر قليلاً الشيخ المراغي ثم قال نعم .

بأنه عن تأخير خبر تعيين الشيخ شهبغا للجامع . قال لست غيباً حتي اظن ان حمد باشا يمكنه ان يعيني شهبغا للجامع لان هذا المنصب في يد شخص واحد في مصر هو حلافة الملك .

ثم سأل وهيب بك وحافظ بك الشيخ المراغي جملة اسئلة وسأله حمد باشا عما اذا كان . . . تعيينه شيخاً للازهر قد صدرت اليه منه فصيلاً فقال بان الباسل باشا تكلم في ذلك بناء على ما جاء في الصحف .

وأنه ايضا عن مسألة سعى حصوم هنري عنده فاجاب ان الباسل باشا اجاب بان لا يتداخل مطلقاً في القضايا المعروضة على القضاء

ثم كفت المحكمة . قواله فنودي على الدكتور عي ابراهيم وبعد ان حلف اليمين وصف الاصابات التي اصاب بها الشيخ المراغي وصفاً زماً وقال ان ذلك يؤثر في حياته وقرر انه كان يعود لاصاب يوماً بعد يوم وأنه قد اصاب بعامة مستديمة برفقته تمنعه من رفع رأسه

ونودي بعده الدكتور مصطفى صفوت بك وبعد ان حلف اليمين قال انه هو الذي اسعف الشيخ المراغي في صيدلية حلوان بعد وقوع الحادثة وسأل مقررهم . قرر الدكتور علي ابراهيم عن وصف الاصابات .

واستدعى بعده عبد الحميد رشوان افندي الكاتب دكاكة الشرعية العليا وحلف اليمين فقرر في اقواله ما قبله عنه الشيخ المراغي في امواله ونودي بعده عبد العظيم حمد الخاحب فذكر الوقائع التي قام بها الشيخ المراغي . فقال . فنودي الخواجه بوانس . اوتي احاده في قهوة كاديه دي لا بيده . فحلف اليمين وشهد ووجه موسى مراد وعدد العزيز ممدوح في القهوة ليلة الحادثة

ثم انتهت الجلسة حوالى الساعة الثانية على ان تعتمد يوم السبت المقبل لسماع باقي اقوال الشهود والدفاع .

الجلسة الثانية

موضوعات شتى

اثر الثورة العالمية

في النظام الدولي الدائم

٣

بقلم الاستاذ سامي الجريديني

الفصل الأخير : في الشرق ظاهرة بدت عقب الحرب العالمية تكاد تلمس باليد هي الاضطراب والقلق والاستياء من حاله الماضي والسعي للنهوض . وتكاد مطالب سكانه تنحصر في كلمة واحدة هي الاستقلال . ولا يتسع بنا المقام لبحث علة الاضطراب او سبب السعي للاستقلال . فقد يكون مرجع ذلك في الاحتكاك بالامم الغربية وفي الرغبة في تقليدها او الرهبة من جشعها . وقد يكون انهزام الامبراطورية العثمانية في الحرب ثم تحلل الترك عن الخلافة الاسلامية مما يدعو الشعوب الاسلامية الى احلال دولة اخرى مستقلة محل دولة قد اضمحلت ومما يدعو الشعوب النصرانية الى ان يستبدلوا حكماً قد يظنون فيه الخير من حكم لم يطمئنوا اليه . وقد يكون اثر من آثار انفعالم التي اذاعتها المتحاربون ايام الرب لتيروا عواطف الشعوب وبستنزهم لاقتران زيرانها اخذاً بما يعلمونه من ان الجماهير تساق بقلوبها لابعقلها .

فلو كان في المقام متسع لبينا هذه الاسباب ووضعنا يدنا على موضع كل واحدة منها في كياننا ولكن الامور مرهونة باوقاتها . وقد نعود الى هذا البيت في فرصة اخرى وكتني الآن ان نقرر الامر الواقع وهو استياء الشرق وسعيه الى الاستقلال . فهل نحن ساعون في الطريق السوي اعني الطريق الذي عبده الحضارة الغربية ؟ لقد رانا بما تقدم كيف تمت التوحيات الاوربية وكيف كان ثوبها اساساً للاستقلال الغربي . بينما مهدت الحضارة الغربية وليدة هذا الاستقلال اوامره . فهل نحن آخذون في

سير على ذلك الطريق . انا نستطيع ان نجيب على السؤال جواباً صحيحاً حقاً فقد
 كون سائر بعض السير الآن وقد نصل الطريق غداً ثم نعود الى الجادة
 صحيحة بعد غد او نضع في القمار فاز من هو الحكم وهو الذي يحسن الاجابة .
 ولكنا قد وضعنا القومبة الغربية وحضارتها قاعدة لنا فقياسنا الآن هو بمقياس
 .ه القومبة فان كانت سيرتنا الآن سيرتها فهي بالمتطابق في بن نصل الى مثل ما وصلت
 ، والعكس بالعكس . ولنتعجل ما نريد ان تثبت فقول ان السهل الى الوصول الى
 ل ما وصلت اليه الحضارة الغربية لا يكون الا باخذنا باسباب هذه الحضارة . انا
 مي ان تقلد الحضارة الغربية فليبدأ بان نكون عقلية غربية . لا يتبادر الى الذهن
 ! نقول بان ندمج شخصيتنا ونضيفها في الحضارة الغربية فنصير انكليز او فرنساوين او ما
 ن ذلك من العائلات الغربية . لا . والف لا . بل لتكن لنا العقلية الغربية التي
 . حدث الحضارة الغربية كما وضعنا دأبها مضي فنبقي كما نحن مصريين او اتركا او
 راقين او سورين ذوي شخصيات مستقلة كالاطليان والفرنسيين والانكليز ويجمع
 نهم حضارة واحدة هي الحضارة الغالبة اليوم . بل انكن كاليابان فهي عضو في
 . الامة الغربية مثل ايطاليا او انكتر ولكنها بقيت اليابانية وبقية ايطاليا ايطاليا
 كتر الاكثر . ان تغلب علينا العقلية الغربية ذلك الطريق الوحيد ان تغلب
 مريين على امرهم في ديارنا نصبح ذوي قوميات مستقلة . ان نأخذ بالحضارة
 مربية بمادتها وبروحها — بروحها التي وضعنا لك ميزتها في فصول سابقة وبمادتها
 . تغليب العلم على الكلام — ذلك الطريق القويم للاستقلال الحقيقي . ان
 مل اساس بناءنا قومية قائمة على وحدة في العواطف وعلى ركن الحرية والمضاء
 رحابة الصدر ذلك مما يؤدي الى الاستقلال وان نجعل هذا لاساس مادياً ايضاً
 ثماً على العلم الذي يجهز المدفع والمعمل آلة الهدم وآلة العمار ذلك مما
 يشي الاستقلال .

ما ان نتخذ من الحضارة الغربية عدواً لدوداً وندعو الى عصبة شرفية للشرفيين
 متجاهلين الغرب ونقف في حوزة فانا نسير الى الاضمحلال لا محالة . فقد كان في

الشرق حضارة عتمته وامتمد الى الغرب سلطانها قوفت الحضارتان وجهاً لوجه وداء النزاع بينهما قرونًا وها نحن اولاً، نرى الغلبة للحضارة الغربية فهل نعمد الى السلاسل الماضية وهل يمكن ان نغي جامعة مثلها او نعيد الجامعة نفسها لتقف في التيار الغربي نظراً واحدة في التاريخ وفي الخريطة نكفي لان نقنعنا . بل نحن في الشرق نسـ الآن الى قوميات تتنافر مع اي جامعة من الجامعات فلماذا لا تكون هناك قومية مصر مثلاً خليفة قومية الانجليزية على قومية اخرى او قومية تركية خليفة قومية ايطالية مثلاً على قومية اخرى . هذا فضلاً عن ان الدعوة الى رابطة شرقية او اتحاد محامد الشرق ليس بها اكثر من اتحاد الضعف مع الضعف اي "الاموال تكون لك اذا انت ضربه الصفير باصفار" فالكلام الذي نسمعه ونقرأه كل يوم عن اعادة ملك عربي او جامة عربية او اتحاد الشعوب الشرقية او رابطة شرقية ليست في الحقيقة الاخيال ذوى نيات طاهرة سليمة بصدد باواقع الخائف . لتكن اليابان مثلاً الاعلى نحتذبه انها اخذت العقلية الغربية وقتلتها فصارت عضواً في هذه العائلة تقف موقف الذ للند امام الاعضاء الآخرين ولم تفقدها هذه العضوية . نعتبها او تقاليدنا او عادا او عقيدتها . وقد اخذت حضارة الغربية كثيراً من الحضارات الشرقية - يزعم الكثيرون - فماذا يضربنا ان نأخذ عنها واي عيب يمنعنا اذا اخذنا بالاسباب التي اخذوا بها . ذكرى الماضي والغنى تبجده لا ينفيد بل الذين يحجون الماضي بحما يتطور مع الحاضر ويقتبس منه اولئك هم الماحجون . ان كانت القوة المادية من مكربات الحضارة الغربية فليسمع الى اسكتل معونات هذه القوة وان كانت اقوى الادبية من ضرورياتها فلنأمس سبيل هذه القوة . ولا ننسى ان الطريق وعرضه بالاشواك . لكن العزم في الشعوب يفر الحديد . فهل من زعيم في بلاد من بلاد الشرق يضرع نار العزم في شعبه حتي لا تحبوا وهل من زعيم يرى منار اقوى فيديرو دقة السفينة اليه ؟ وعندنا ان مصطفى كمال وعهته قد اصابوا الحزن في السياسة التي اتجهوا من بها المدينة العالمية ليتوصلوا الى اشياء قومية تركية عى مثلاً ما قدمنا اليك من مثالياتها الامرات . فالجهاد بعد الانكار والنصر بعد الانكار

عادل في تكوين قومية ما . ثم وضعوا بعد هذا خطة اصلاح داخلي تزيل آثار التدهور الماضي الملمح الارحابة في الصدر فقدوها في معاملة العناصر غير كية . وبها قيل في الاسباب السياسة ماضيها وحاضرها فلا شك البنة في ان رمية تقوم بالادماج اكثر منها بلانزواء والانفراد . فهل يخططون حطية ومة عن الدم القديم فيعرفون سيلهم ام هل يصلحونها في مايجي من الزمن ؟

سأطنا الكلام فلا نكرر الامتال نضربها لدوى الالباب وعذرنا عن الاطالة نحب ان نرى الشرق دولاً كما في الغرب . معني ومبني ونحب ان نعرف طريق سول انى مجد دولي فأدلينا برأي قد يكون بعيداً عن الصواب وقد لا يكون ولكنه ي مخلص محب لقومه في الحالين .

انتهت

الملكة الكسندرة

هي الرئيس الكسندرة كرولين ماري سزلوت لويز جولي ديه داتمارك . وبت سنة ١٨٦٣ في الثامنة عشرة من عمرها واعتلت عرش بريطانيا العظمى . ان مر على زواجها ثمانية وثلاثين سنة ، الى جانب زوجها جلالة الملك ادوارد السابع خفت ست اولاد مات منهم اثنان : الدوك دي كلارانس اكبر اخوته سنة ١٨٩٣ في الثامنة والعشرين من عمره وآخر فارق الحياة في الطفولة . ولا يزال الاربعة نون وهم : جلالة الملك جورج الخامس . والرئيس لويز ارملة الدوك دي فيف رئيس فكتوريا دي بريطانيا . وجلالة الملكة مود . ولها من احفادها واعقابها ملكة فكتوريا ابنة الرئيس بياتريس الانكليزية . وماري ملكة رومانيا ابنة دوك اندبرغ شقيق الملك ادوارد السابع ووالدة اليزابت ملكة اليونان وماري ملكة سربيا . وغايوم الثاني ملك الالمان ابن الرئيس فكتوريا زوجة فردريك الثالث . وبصير روسيا نقولا الثاني . وملك الدانمارك كريستيان العاشر . ثم ان قرينها جلالة الملك ادوارد السابع يتصل نسبه بالعصبة عن والده بالبرنس البير دي ساكس كوبورغ وبلتك البلجيكي وملك البلغار . وبالملك امانويل .

الصداقة الدولية

خطبة الدكتور مارتن هويل

وزير امير كالفوس في مصر التي القاها على اعضاء جمعية المساعي المسيحية
والمدعوين الى حفلتها في هذا الشهر وثرنا نقل قسمها الاول الذي
ترجمته المقطم لما فيه من الفوائد قال :

لا تختلف الصداقة بين الدول او بين الامم اختلافاً كبيراً عما يكون عادة بين
اهل البلد الواحد او الاسرة الواحدة او بين الجار وحاره من الصلة الفكرية اذا اريد
ان تكون كفة المودة والمحبة هي الراجحة في العالم ومثل هذه العلاقات تستلزم الثقة
والمعطف اللذين ينشأان عن الاعتبار وحسن الية المتبادلين

ولقد صدق من قال ان لاصداقة بلا ثقة فللدلالة على المودة نقضي المحبة والميول
الودية سواء بين الافراد او اعضاء الاسرة او اهل البلد الواحد او بين الامم باتحاد
عقولنا وقلوبنا واتجاهها في جهة ونام واحدة لكي يرى الذين نتعامل بهم في ميادين
الاجتماع والتجارة والسياسة وغيرها من اعمالنا ما يدلهم على استقامتنا واخلاصنا وحسن
نياتنا بالاجمال من نحوهم وقصارى القول انه يتعين علينا اذا رمنا ان تقنع شعوب
العالم بمحبتنا لما ان نظهر من الاحساس والشعور مثل ما اظهره السامري الصالح لذلك
اللاوي (مثل مأخوذ من الانجيل).

ومن بواعث الحزن عند لكلام عن شعور الذين تقع عليهم تبعات حرب العالم. لاخبره
انهم كانوا - ولا يزالون - معذوبين مسيحيين وانهم لما تلبوا في تلك الحرب
كانوا يشعرون بأنهم يفعلون ما يجب عليهم فعله بهذا الوصف وعندي اننا اخذنا ندرك
جميعاً ان الينبوع الواحد في امر الديانة قد ينبع ماء عذباً وماء مرّاً في وقت واحد
ولكن الديانة الصحيحة هي ذلك الشعور العقلي والقلبي الذي نظره سيث معاملاتنا

لاخواننا في البشرية متذكّرين « ان الحرف يقتل والروح يحيى »

وانا موقن بأن المؤتمرات العديدة التي عقدت منذ ما ابره الصلح في سنة ١٩١٩ في مقدمتها مؤتمر تحديد السلاح الذي دعا الى عقده الرئيس هاردينج في سنة ١٩٢١ قد افضت الى قطع مرحلة غير يسيرة في تمهيد السبيل للاتفاق المطلوب الذي نحول خيراً الى شعور ثقة ومحبة وهو امر يبشر بمستقبل حسن

واني مع معارضي في انتظام اميركا في سلك جمعية الامم التي تسير على مواد ونصوص لا تنافي مصالحنا فقط بل مصالح الامم الاوربية ايضا كما سائنه في مايلي - ارى مع ذلك ان الجمعية قد ادت في الماضي - وارجوان تؤدي في المستقبل - خدمة جليلة لنوع الانساني وقد شكت الامم الصغيرة غير مرة من جمعية الامم وربما كانت على حق في شكواها من تصرفها في ما وقع بينها وبين الامم الكبيرة من مميزات لامة من المسلم به ان الجمعية وهي تعد في بداء حياتها تشعر بحاجتها الى ضم اكبر عدد مستطاع من الدول الكبيرة اليها او ضمها كلها اذا كان ذلك في الطاقة . وهذا يقتضي اعطيه جانب من الدقة في معالجة العلاقات المتوترة بين الدول مما قد يضطرها الى الاجحاف بالبلدان الصغيرة اجحافاً يقل او يكثر وهذه حقيقة ظهرت في احوال عديدة منذ انشاء جمعية الامم واغرب ما جرى من هذا القبيل ذلك الخلاف الذي شجر بين ايطاليا واليونان وكاد يجر الى قطع العلاقات بينها من جراء قتل اعضاء من اللجنة الايطالية على حدود البانيا . فان ايطاليا ارسلت انذاراً نهائياً الى اليونان ولم ترض ان تحيل المسألة الى جمعية الامم الا بعد ما اطلقت بارجة ايطالية مدافعها على شعب كورفو البري وقتلت منه اكثر من عدد الايطاليين الذين قتلوا في ذلك الحادث ولكن الحكومات كالاتحاد معرضة للزلل . والحق اولى أن يقال ان جمعية الامم لما تناولت هذا الخلاف كما تناولت غيره اصدرت فيه قرارها الاخير اسدت خدمة تذكر

ولا شك في أن الدول الصغيرة التي هي أعضاء في جمعية الامم تبال من العدالة قسطاً او فرماً نالته بواسطة اخرى لانساع مجال البحث والتحقيق في كل نقطة في المسائل المتنازع عليها واطلاع امم العالم الاخرى على بيناتها ولان كل امة تتحاشى

ان تقف موقف المعتدي على سواها لا سي اذ كان السوى عاجزاً عن حماية حقوقه ومصالحه حماية عسكرية.

والتي لا ترد في الاشارة على جميع الدول الكبيرة والصغيرة على هذا الجانب من الاوقيانس الانلتيكي بالانضمام الي جمعية الامم . اما اميركا التي تبعد مسافة ٣٠٠٠ ميل عن مسرح الحوادث والاعمال في اورا والشرق الادنى ولها آراء في الحكومة والدين والترية والتسؤون التجارية والاجتماعية تختلف عن آراء غيرها فيحسن بها ان تقف بمعزل عن هذه «المخالفات المعقدة» ولكن يجب ان لا ينهم من هذا ان الولايات المتحدة العظيمة تروم نقض يديها من تسؤون العالم والمصالح الدولية فالحقيقة عكس ذلك تماماً واذا نحن اننا قدمنا منذ الحرب ادلة جلية على شدة اهتمامنا برفاهية امم العالم واليكم مثلاً على ذلك موقفاً في اول الحرب فاننا لم نكن مقيدين بمعاهدات مع اي دولة كانت من الدول التي استبكت في ذلك النضال المهلك على السيادة اقليمية ومع هذا أرسلنا الى خنادق فرنسا ثلاثة ملايين من خيرة شبابنا وجهزناهم بكل عدد الحرب وارسلنا لهم طعامهم وكساءهم ونفقاتهم وأوهم على حساباتهم نطلب عوضاً ما من الذين حاربنا ولا طلبنا توسيع املاكنا ولا كما نتظار هذا التوسيع وانما هي خدمة ولاء خالص قدمها شعبنا لمصلحة الحرية القومية الدولية وحرية الذين طلبوها منا على هذا الجانب من الاقيانوس الانلتيكي

ولم تقتصر على هذه الخدمة الجيدة وحدها بل اشتركنا في كل مجرى بعد الحرب وعلى المتوال الذي راق لنا في تهديد الطرق ونهضة الوسائل التي يمكن التوصل بها لازالة الاحقاد الكمنة في الصدور وخطومات القومية الشديدة ولاسترداد الثقة بين الحكومات والشعوب فارسلنا الوفود الى كل مؤتمر دولي نقد منذ الحرب وابدى مندوبونا ما طلب من المشورات والنصائح .

ولعل اعظم خدمة قدمناها هي لجنة داووز التي انقذت المانيا وفرنسا وبلجيكا وغيرها من الارتباك والعقد والاختلافات على مسألة النقد التي كانت من عواقب الحرب وبضيق بي المقام لو اردت احصاء المساعي العديدة والاعمال التي عملناها للمساعدة على

رد الثقة والمحبة بين هذه الامم المتعادية ويجب ان تذكروا ان هذه الخدمة ما كان في وسعنا ان نقدمها لو كانت اميركا عضواً في جمعية الامم اذ كنا نصبح جزءاً لا يتجزأ من هذه الجمعية وقبل ان يتسنى لامة ان تجلس في مجلس القضاء لتحكم في قضية خاصة بها حينئذ تنازعها امة أخرى ما تطالب به من الامتيازات والحقوق .

قد ان بلادي تختلف عن غيرها في الآراء السياسية وغيرها من الامور التي اشرت اليها ولا يسعني ان اسهب في الكلام عن هذه الفروق كلها ولكنني استبي بمثلة قليلة على آرائنا في الامور الادبية والسياسية .

فلكم يذكر تورة البوكسر التي شئت في الصين في سنة ١٩٠٠ فقد اضطررنا يومئذ لان نرسل الى هناك عدداً كبيراً من الجنود والسفن الحربية لحماية ارواح الاميركيين ومصالحهم . وما اشدت التوراة رية انه فقد من النفوس الاميركية عدد غير يسير ومن مصالحهم المنية ما لا يقدر عن عشرين مليون ريال فطالبها الصين بهذه الفرامة فدفعتمنا لنا ولكن حالما دوت السكينة الى جانبها وانطمست الامور اتفقنا على رد العشرين مليون ريال الى الصين على ان تحققها في تربية الصينيين ومن هذا العمل ومن روح الصداقة الذي لا يفتقر ظهروه الصين ادركت هذه انا حقاً وصدقاً اصدقائنا ها ويست لنا مصلحة معينة او بعثت حيي ببعثنا على دخول بلادها فاحسن وقد سلكنا هذا المسلك عينه في حربنا مع اسبانيا وذلك حين وجد حيران الكوبيين يعاونون متاعب مختلفة في جميع مناحي الحياة مما يطق صبراً عليه ولم يعد الصبر في تلك الحالة مجدية ولا شك في انكم وافقون على ترينج تمت الحرب ولكم قد لا نعرفون اننا بعد ما ائذن السلام الى نصايه ورحعنا اليسر والرخاء الى تلك الجزر دفعنا جميع النفقات من خزنتنا لم نسمح لا نفساً بقبول ريال واحد او شبر من الارض من عدائنا ل اعطينا اسبانيا عشرين مليون ريال مساعدة على النهوض من كبوتها المالية واظن ان تصرفنا الاخير مع ايران بعد الحادث القبيح الذي افضى الى قتل المستر ايمري وكيل قنصل اميركا لا يزال ماثلاً للاذهان فلا حاجة الى ايضاحه لكم

(تبع)

السؤال الثاني

(السائل) مصطفى افندي طهوب كاتب محكمة الخليل الشرعية

«السؤال» في كم وجه يغتفر التناقض للخفاء . وما هي الاوجه التي يغتفر فيها وهل يجوز ذلك في حقوق الله تعالى كالتكاح والطلاق والرفاع . وما هو الفرق بينه وبين الدفع المقبول .

(الجواب) : محل الخفاء يكون في النسب والطلاق والوصاية والولاية والتولية والابراء . ويكون في الشراء مستوراً وفي وجود المال المغضوب وفي الارث والوقف . وعمو التناقض في نسب خاص بالاصول والقرع فعليه اذا قال شخص ان هذا الولد ليس اخي ثم رجع وقال انه اخي فيصح منه ذلك لان النسب لا ينتفي بانفي . ولو قال شخص اني وارث فلان ثم ادعى ارثه وبين الجبهة صح اذا التناقض في النسب لا ينعى صحة دعواه ومن قال ليس هذا الولد مني ثم قال هو مني فيصح ولا يعكس لان النسب لا ينتفي بانفي . واما الطلاق فاذا ادعت امرأة هذا الملعون مع زوجها ان خلفها ثلاثاً قبل الخيانة فتقبل دعواها . كما انه اذا ادعى وريثة المتوفي على الزوجة عدا عطايتها حصتها الارثية ان مورثهم قد طلقها باناً قبل الوفاة بحال صحته ، واثبتوا مدعاها فله استرداد الحصة الارثية منها ، لقيام العذر له في ذلك حيث استعجبوا الحال في الزوجية وخفيت عليهم البيونة .

الوصاية - اذا باع الوصي حسب وصايته ملاً من التركة فله الادعاء بانه باع ذلك بفن فاحس عندئذ لا ينعى ابتداره للبيع من سماع الدعوى . واذا انقسم الورثة مع الموصى له فلا ينعى ذلك ادعائهم رجوع الموصى عن وصيته .

لولاية والتولية - والحكم في هاتين هو كحكم الوصاية فتسمع دعوى الغبن الفاحش في الولي والمتولي في عقد الاجارة والبيع .

الابراء - تسمع دعوى المدينون ابراءه الذين يكون الدائن ابرأه منه اذا بين انه لم

يكن عالمًا بذلك حين ايداء الدين اذ من المحتمل ان يجبل المديون حين الاداء ابراء الدائن له ويعلم ذلك بعده .

الشراء مستوراً - اذا اشترى شخص سروالاً ضمن صرة ثم بعد فتحها ادعى ان السروال المذكور ماله فتسمع دعواه .

وجود المال المغصوب - اذا ادعى شخص على آخر وقال انك استهلكت مالي الفلاني فاضمن قيمته ثم بعد دعواه رجع وقال ان المال المذكور هو في يدك فاحضره وسلمه لي فتسمع الدعوى منه . كما انه اذا ادعى على الغاصب قائلاً ان المال المغصوب هو في يدك فسلمه لي ثم رجع بعد ذلك فقال انك قد استهلكت المال فاضمن قيمته فتقبل منه الدعوى لان ذلك هو محل خفاء فالتناقض فيه معفي .

كذلك اذا استأجر شخص داراً من آخر ثم ادعى وقال ان والدي قد اشترى لي هذه الدار وانا صغير وكنت اجهل الامر حين استأجاري فما فتسمع منه دعوى ملكية تلك الدار . واذا ادعى شخص بعد استئجاره داراً من آخر ان تلك الدار مورثة له عن والده فتسمع الدعوى منه . ولو ادعى شخص على ورثة المتوفي بانه اوصي من ثلث ماله مقداراً للجهة الغلاية وانه عينه لتنفيذ تلك الوصية وبعد ان انكر الورثة ذلك اثبت مدته بالبينه ثم ادعى الورثة بعد ذلك ان مورثهم رجع عن وصيته فتسمع دعواهم لانه كما يجوز ان يوصي الوص بدون علم وورثته كذلك يجتمل رجوعه عن وصيته به ون علمهم . واذا اقر الوارث الوحيد الصغير عند بلوغه بانه قد استلم من وصيه تركة المورث فلا يمنع ذلك من ان يدعى الوارث المذكور على اسياء معينة في يد الوصي من انها من تركة المورث . واذا توفي شخص وترك ورثة بالغين فاقر الورثة ان نصف هذه الدار هو لفلان ونصفها الآخر هو لفلان ثم ادعوا بعد ذلك وقالوا ان مورثنا قد اشترى النصف الآخر من الشخص الثاني وكنا نجهل الامر حين الاقرار فتسمع الدعوى منهم .

ويرتفع التناقض بالتوفيق انظر المادة ١٦٥٧ وفيها عدا ذلك لا يفتقر التناقض .

أما القسم الثاني من السؤال ، وهو الفرق بين التناقص والدفع المقبول ، فسنجيب عنه في العدد القادم

السائل : روز بايل كولدشتين — حيفا

السؤال : اذا باع شخص داره بموجب تعهد تحريري ينص على استعداده للفراغ في مدة شهر واحد . ثم ذهب المشتري الى احد المحامين وادّعى هذه المعاملة شفاهياً وسلمه التعهد بعد ان دفع للبائع مائتي حنيه مصري على حكم السلف وفي نهاية الشهر مدد المحامي الوقت بذيل التعهد الى سبعة ايام دون ان يكون عنده وكالة تحريرية او شفاهية وبدون مصادقة المشتري الذي اعترض على هذا العمل .

فهل يقيد هذا التمديد المشتري بشيء ام لا افيدونا؟

الجواب : ان التمديد المذكور غير معتبر طالما لم يكلف المحامي باجرائه وليس معه نوكيل يجيز له هذا العمل . فعمل المحامي فتولي يتوقف على الاجازة فاذا لم يجزه المشتري فعمل المحامي باطل ولا يلزم به المشتري .

درة الفن اليتيمة

معربة بقلم اسحق موسى الحسيني

الفصل الاول

المنظر الاول

اندرو . سلفيو

يجلس اندرو دوناتي اشر رسام في ايطاليا قرب ستارة الرسم في غرفة له تطل على كاتدرائية ميلانو الفخمة ويقف خلفه تلميذه سلفيو يترقب مانصوغه يد استاذ من آيات الانقان والابداع . ثم ينبعث في جو العرفة صوت شجي ساحر موقع على ارغن الكاتدرائية فيلتفت سلفيو الى استاذ ويقول :

سلفيو لقد تضاءلت الانوار ياسيدي وظهرت عليك امارات التعب فانشفق على نفسك .

اندرو نعم انني تعب ولكن بلا كد . ولم يدرك مخيلتي شي من الوهن ، غير ان طرفاً من التشاؤم ينبؤني بان هذا الرسم سوف لا يتم مع انه سيكون انفس تحفة ابرزتها في حياتي واجمل درة في تاج فني الخالد . فويل لي اذا انقضى اجلي ولم يظهر هذا المجهود .

لا ! لا !

سلفيو

اندرو ومن يدري ياسلفيو . فقد انقضت عشرة سنوات على بدأ اشتغالي بهذا الرسم الذي سميته العشاء الاخير ولم ينجز .

سلفيو ولكنك اوشك ان ينتهي الآن .

اندرو

اوشك ان ينتهي ؟ انني ما كدت ابداً به

سلفيو

اذ لا يزال ينقصه شخصان ؟

اندرو

اجل ! وهذان الشخصان هما محور الصورة وتراني لا استطيع رسمها
فقد بحثت طويلاً فلم اعثر على شخصين متباينين تبايناً كلياً بحيث
يرينا اولها روعة المظاهر السماوية وثانيها جهامة الشكل الجهنمي،
الاول تنعكس على وجهه صورة العجم والثاني يحاوي الجحيم ، الواحد
محيا المتقذ المخلص ، والآخر هيئة الخائن المجرم . . . لقد بحثت عشرة
اعوام عن ضالتي فبقيت بعيدة عني بعد الارض عن السماء .

سلفيو

وهل يتحتم ان يكون مذان الشخصان المتباينان من جملة الاحياء
لنستطيع رسمهما ؟ الا تقدر تخيلتك الفذة ان تعكسها على الستارة
من غير التجاء الى المساعدة ؟

اندرو

لا يفرين عن بالك ياسلفيو بانه اذا كانت قمة الخيلة في السماء فطرفها
الآخر مرتكز على الارض . ولن يستطيع تحقيق اميتي الا الوجوه
البشرية المكونة من لحم ودم . وهنالك امر آخر يحيفني ويرعبني
وهو انتقام الطبيعة مني .

سلفيو

لا استطيع فهم ما تقول

اندرو

لوراجعت جميع ادوار حياتي وتمعتها جيداً لرأيتني فيها جردت نفسي
من اقدس عمل انساني لها . وحرمتها مما تطمن اليه النفوس البشرية .
وابيت عليها السعادة والهناء . وسنت دون خفقان قلبي وتحرر كبحجة
النساء والاطفال ونعيم الحياة البتنية . كل هذا هياماً بالفن وشغفاً بالجمال
ولكنني اربح ان تتأثر الطبيعة لنفسها مني وثقبض على قلبي ونقول لي
مزجرة صاخبة : « لقد اعطيناك هذا ايضاً . . . افلا نكتفي . . .
ينبغي لك ان تشعر ونحس . وحسبك ظموحاً . . . » اسدل الستارة
يا عزيزي واسمع نغمات الموسيقى كيف تعلو وتنخفض ثم تتلاشي في

حضان الموت الهادي . — وهنا انقطع اصوات الموسيقى وبظهر سيف
ناحية من الكاتدرائية شاب وسيم الطلعة يكاد جماله يضيء كالانوار
ولما انتمى انعكس عليه نور ساطع منبعث من نافذة الغرفة فزاده
روعة وجلالاً .

اندرو ايضاً دع الستارة برهة ياسلفيو وانظر الى ذاك الشخص الذي يسير رو يدأ
رو يدأ تحيطه هالة من الحسن الساحر الفتان تأمل وجهه وتفرس في
تكوين رأسه ! فانه في غاية الابداع والاقان ! واخرتاه ! هل جاء
اليوم الذي تتحقق فيه احلامي وينجح عملي بعد مضي تلك الاعوام ؟
أتني بالشاب ياسلفيو قبل ان يختفي . فتكون الابالسة قد خدعتني . .
(يخرج سلفيو لاحضار الشاب)

المنظر الثاني

اندرو . سلفيو الشاب

سلفيو « مخاطباً الشاب » لقد حصلت في هذا اليوم على اعظم شرف بمتولت

امام اندرو دوناتي اشهر رسام في ايطاليا . فهل سمعت باسمه ؟

الشاب بل اريب . ومن لا يعرفه

سلفيو انت الان واقف في حضرته

الشاب « ينحني باحترام » مولاي !

اندرو يظهر لي انك تشتغل في هذه الكتدرائية ؟

الشاب نعم ياسيدي . انني ارتل فيها الاباشيد والعب على الارغن في الصباح

وفي المساء . ولقد اخترت الانتاد وحدي لذلك تراني مغتبطاً سعيداً .

اندرو الا تحترف مهنة غير هذه ؟

الشاب نعم ياسيدي . اشتغل في مصنع للشبه والذهب

اندرو انها مهنة بديمة . ولكن هل تعود عليك بريح جزيل ؟

الشاب

واحسرتاه ياسيدي ! ان فائدتى حثيرة جداً لا تكاد تقوم باودي ونعول
والدتي الارملة .

اندرو

اظنك تسرحداً لو اوضحت ربما جديداً الى ارباحك الاخرى اكراماً لو والدتك
بلا ريب ياسيدي . ولكن كيف يتاح لي ذلك ؟

الشاب

اندرو

لقد بدأت برسم هذه الستارة التي تراها امامي ولا يزال ينقصها شخصان .
وقد بعث وجهك الى مخيلتي باحدهما . فهل لك ان تجلس قبالي كل
صباح بعد الانشاد حتى غروب الشمس ؟ فان قبلت دفعت لك
الاجر الذي تطلبه .

الشاب

اندرو

الشاب

حباً وكرامة . واعلم ان ليس الاجر الذي بدفني للقبول بل شعوري
بانني سأظل ماثلاً على سنارتك الى الابد
لقد اتفقنا اذن . وانني انتظر نجيبك في صباح الغد فالى المنتقى .
سوف لا تأخر ياسيدي ! ينحني بخضوع ويخرج مسرعاً)

المنظر الثالث

اندرو . سلفيو

اندرو

سلفيو

اليس عجيباً ياسلفيو ان يأتي الى هذا الشاب في حين تملكني اليأس
وتلاوشتني الخيبة . ولم احظ به وحده بل حظيت ايضاً بذلك الوحى
الاساسي فجاء كخير غذاء لمخيلتي ويلاه لماذا يحول الليل بيني
وبين احلامي . انني مشوق للابتداء بالعمل وسوف لا تأخذني في
هذه الليلة سنة ولا نوم . تعال معي يا ولدي سلفيو الى البيت لانني
لا استطيع البقاء فيه وحدي . والان تعوزني خطوة واحدة لاصل
الى قمة السعادة وهي العزور على الشخص الآخر ورؤية وجه الخائن المحرم .
يخيل الى ياسيدي انه يستحيل عليك ان تجد في المجتمع البشري
شخصين في هذه الدرجة من التباين والاختلاف . كما تطمح اليه

نفسك — حيث تمتد الاول المحبة السماوية والثاني البغض الجهنمي
 اما وقد وجدت الاول فسأجد الثاني لاحالة . ولكن من يدري ؟
 وحسبي اليوم حصوني على هذا الابتهاج . « يخرجان متأبطين ذراعي
 بعضهما »

اندرو

الفصل الثاني

المنظر الاول : اندرو . مدير السجن

بعد مضي عشرة اعوام يذهب رب الفن اندرو دوني الى احقر سجن
 من سجون نابولي ويجمع تدير السجن مائة احد الايام .
 تعلم جيداً ياسيدي انه يصعب علينا تلبية طلبك كونه خارق العادة
 ولم يسبق لنا الامتثال لطلبات تشبهه .

المدير

اني على يقين من ذلك . واكتنني اصر على طبي والحق في تحقيقه
 لا يعني ادن امام الحاكم الا الاذن لارادتك والذول على رغبتك
 ولي مزيد الفخر بتقديم هذه المنحة الى اسهر رسام في إيطاليا
 شكراً لك . . .

اندرو

المدير

اندرو

انت تطلب اذن ان اعرض امامك اثنا عشر مجرماً من اكبر المجرمين
 الموجودين في اردىء سجن من سجون ايطاليا حتى تجد بينهم من
 يجمع بين احط الصفات واسوأ الاخلاق وتحرر منهم من ارتكب
 افظع الجرائم واخس المواقف كي ترسمه على سترتك التي تستغل فيها الان
 هذا ما اريده بالتام .

المدير

اندرو

سأصار الاوامر لانجاز هذا المطلب غير اني ارجوك لدى عرض
 المسجونين لتسحي جانباً والالتزماء في الجهة المطلعة لان الرجال الذين
 سيعرضون امامك هم من اكثر خلق الله بؤساً ومن المحتمل ان تمتلئهم
 سورة الغضب او يصيبهم عارض من الجنوب اذا علموا بوجودك .

المدير

واطلعوا على قصدك

اندرود لكن ما تريد « بنزوي في ناحية ويدخل محافظ السجن انتوني »

المنظر الثاني

مدير السجن • انتوني

لمدير هل اعددت الرجال الذين طلبت منك الاتيان بهم ؟

انتوني نعم ياسيدي انهم على استعداد تام و ينتظرون اشارتك •

المدير دعهم اذن يمرون من امامي واحداً فواحداً • •

انتوني « صارخاً » ليتقدم المجرمون ابتداءً من الرقم الاول حتى الثاني عشر

واسيروا بها وء وسكون » يمر المجرمون المقيدون بالسلاسل الواحد

تلو الآخر حتى الرقم السادس »

اندرود ارجو توقيف هذا الرجل • « بتفريس بالرقم السادس جيداً » لقد

وجدت ضالتي المنشودة والله الحمد • • نعم هذا هو وجه المجرم

الخائن الذي بحثت عنه طويلاً • • •

المدير قف مكانك ايها السجين اما انتم فعودوا جميعكم الى اماكنكم « يخرجوا »

(مخاطباً اندرو) لقد حكم على هذا المجرم الذي اختترته بالاعدام •

وسينفذ فيه الحكم فجر الغد •

اندرود انيت في الوقت المناسب اذن •

المدير ما الذي تود عمله الآن ؟

اندرود اريد ان آخذ عنه رشمة بسيطة . وقتة تحفظ لي وجهه وتذكرني

بشكله وقيافته

المدير « يخاطب السجين » يرغب السنيور اندرو ده ناتي اشهر رسام في

ايطاليا ان يرسمك الليلة قبل انفاذ الحكم فيك •

السجين يحق لك يا مولاي اخذ روجي والتسلط عليها طبقاً للمادة القانونية التي

حكمت بموجيها اما رسمي فلا اسمح لاحد بنقله

اندرو اعتقد ان الرجل مصيب في رأيه . ولما كانت المجرم المحكوم عليه بالاعدام يحق له في آخر يوم من ايام حياته التمتع بامتيازات خاصة فاننا اضلب الساج لي باهدائه زجاجة من النبيذ وكمية من لفائف التبغ مكافئة له على صنيعه بينما آخذ صورة بسيطة عنه .

السجين اقبل بهذا الشرط

المدير اما وقد اتفقتا فعلياً اتمام الباقي . . . اذهب ايها السجين الى حجرتك

وانظر محبي . الاستاذ اندرو اليها « يخرج » اعلم بالاستاذ ان هذا الرجل من سفلة المجرمين ومن اسوأهم خلقاً فقد سبك الدماء البريئة واعتدى على رفاقه السجناء من اجل دربهات معدودة ولا يزال دائباً على غلظته الى اليوم . فنحن نحمد الله لنقرب خلاصتنا من شروره .

اندرو لقد طلبت رؤية وجه مجرم اتيم . وهذا كل ما كنت ابتغيه

المنظر الثالث

اندرو . السجين

يذهب اندرو دوناتي الى حجرة السجن ويضع على خوان سيط زجاجة من النبيذ وكمائف من التبغ ثم يشرع في رسم المجرم الجالس امامه في حجرته الخفية التي يتخللها شعاع ضئيل

اندرو ارحوك ان تتجه قليلاً الى اليمين . « يوسم » ضع يدك اليمنى على الخوان وانزل يدك اليسرى .

السجين اريد ان اشرب قليلاً من الخمر بالاستاذ واخن ثلاثة من التبغ قبل فوات الفرصة وضياع الوقت .

اندرو تزيث قليلاً . تستطيع النظر خلسة الى تلك الناحية كمن يستمع لخطوات انسان يدنو من الخارج .

لا ادري !

السجين

اجلس كما كنت . ودع يدك على ما هي عليه . واسمع باذنك فقط .

اندرو

و يلام اهل هذا من ضمن المساومة ايضا .

السجين

التمس اليك ان لا تتحرك . نذرع بالهدو برهة . « يرسم » آلا ن اشرب ودخن .

اندرو

« يشرب قدحا ويشعل لقافة بينما اندرو يتابع اتمام الرسمة » شكراً لك ايها الاستاذ . انهم يقدمون لنا هنا اليسير من الطعام حتي تكاد جرعة من الخمر تسكرنا . . . هل تذن لي بالتمشي حيثة وذهاباً ؟

السجين

افعل ما ببالك اذ قد انتهيت من اخذ الصورة .

اندرو

اواه قد حل امل و اصبحت الموت مني على قاب قوسين او ادني .

السجين

امستعد انت لمقابلت العذاب الاخير بالجلد ؟

اندرو

« يتمشي في الحجرة » سأشرب قدحا آخر حتى اخدر اعصابي فلا اعود اشعر بالاوجاع . اشكرك يا مولاي على فضلك ومنتك التي طوقتني بها .

السجين

وانا ايضا لا استطيع ان اتور مبلغ فضلك العظيم على بخدمتك التي قدمتها لي . وانما قبل ان يواريك الموت ان هذا الرسمة الذي اتممته الآن هو احسن تحفة صنعتها في حياتي .

اندرو

« يدخل الحارس ويسأل السجين عما اذا كان يريد مواجهة القسيس قبل تنفيذ الحكم »

السجين

القسيس ؟ لا ! « يشرب قدحا آخر » هذا هو القسيس (يرفع الكأس) وذلك في تزيين الاخيرة (يخرج الحارس) اجل يا استاذ لي تعقد بسعوبة تصوير وجهي ؟

- اندرو: كلا! غير انه يصعب على كل حال رسم الوجوه الغريبة الشاذة
- السجين: وجهي غريب اذن؟
- اندرو: نعم لا نفي لم اره من قبل «يدنو السجين من اندرو وبنفخ دخان التبغ في عينيه»
- السجين: اتعتقد انك ما رأيت وجهي من قبل؟
- اندرو: بلا زيب
- «يدخل اتدوني ويخبر المجرم بانه لم يبق له من اجله سوى خمس دقائق ويخرج»
- السجين: خمس دقائق؟ هل تأذن لي يا سيدي برواية الرسم؟
- اندرو: نعم . تفضل .
- السجين: ارجوك ان ترجع بفكرك الى الماضي . فهل كنت في ميلانو يوماً ما
- اندرو: ميلانو! نعم ففيها ولدت وعشت وقضيت نصف حياتي
- السجين: هل تعرف كندرائتها .
- اندرو: نعم . وفيها او شكت ان اتم تحفتي هذه . ولما كان ينقصني وجهه
- آخر اتيت الى هنا وعثرت عليه .
- السجين: «يدنو من اندرو وهو يدخن» انني اسمع اصواتهم فقد اتوا ليأخذوني
- فلاشربن قدحاً آخر . . هل تذكر الشاب الصغير الذي كان يرثل
- الاناشيد في الكندرائية ايها الاستاذ؟
- اندرو: نعم اذكره . وتراني جعلت وجهه الفنان محوراً لرسمي وعصبته النجمة
- المتلاثلة فيه
- السجين: «مشيراً الى صورته على التارة» ها هو ذلك الشاب .
- اندرو: (منزهلاً مضطرباً) ماذا نقول؟ ان بين وجهك ووجهه فرق شاسع
- كما هو الفرق بين الجنة والنار
- «يدخل حارسان ويمسكان السجين من كتفيه ويشدانه بعنف

السجين «يلتفت الى اندرو ويهمس في اذنه» انا هو ذلك الشاب . انا مشد الكتدرائية
 . وقد رسمتني على ستارتك مرتين بشكلين متباينين . ولكن لا مجال للشرح
 والاطالة .

اندرو انت ! انت !
 السجين نعم يا مولاي . وهذا هو الواقع . انا المشد المطرب . انا الشاب الوسيم
 الطلعة «بمرارة» انا الجاني الاتيم : انا رفيق الاباسة . انا الذميمة الحلقة
 «ينخرج بصحبة الحارسين»

المنظر الرابع

اندرو . المدير

اندرو «يتراجع الى مقعده ويمسك رأسه بيديه ويصيح» ماذا تقول ! يا الهي
 ! يا الهي ! «وينما هو كذلك اذ يدخل عليه مدير السجن»
 المدير قضي الامر وتخلصت الانسانية من ذلك المجرم السافل وأوكذلك انت
 الخدمة الوحيدة التي قام بها هذا الشرير كانت خدمة اندرو دوناتي
 وحده . وانني احمد الله لكوفي تمكنت من انالتك آخر اداة اتممت بها
 تحفنتك الخالدة ودرة فنك اليتيمة التي تنتظرها ايطاليا جمعاء بشوق
 زائد ..

اندرو لا ! لا ! لن يرى العالم هذه الصورة . واذا كان الديان الاعظم قد اتم
 ابداع صورته التي ابتداء بها فان اندرو دوناتي لن يتمم صورته ولن
 يبرزها الى احد .

«وهنا يضع الصورة تحت قدميه ويمزقها»

تمت



النقد والنقريظ

فتحتنا هذا الباب لنضمه آراء افاضل الكتاب وكبار الاستاذة
فيما يعن لهم من الموضوعات الانتقادية التي لا تخرج عن عدد
البحاث المجلة . وللتنقد فيه الكتب التي تصلنا اذا صلب البنا
اصحابها ابداء رأينا فيها او كانت مما يستحق العناية والالتفات .

الشرطة

او

البوليس

كانت مجلة (الحقوق) الفراء تستعمل كلمة « بوليس » بدلاً من كلمة
« شرطة » في أكثر المواطن التي يعرض فيها ذكر هذه الطائفة . فنقول في
الدلالة على موضوعات الابحاث : مجلة (قضائية شرعية بوليسية ٠٠٠) —
وتجعل البحث في هذا الموضوع « وحوادث رجاله » بعنوان « البوليس » الى
غير ذلك .

ثم بدلها في الآونة الأخيرة ان تعدل بعض الشيء عن استعمال هذه اللفظة
الاجنبية « الى اللفظة العربية » فاصبحت المجلة في بيان موضوعاتها : مجلة
(قضائية شرعية شرطية ٠٠) وظل عنوان البحث « البوليس على ما كان من
قبل .

وليست (الحقوق) بالمجلة التي انفردت بمثل هذا الاستعمال . بل ان جرائد الشام
ومجلات : داخله وساحله « جنوبه وشماله خلا دمشق ، تستعمل هاتين اللفظتين

دوست . ومن اكثرها اكثر . ولا نقطة عربية منها عربية . ولما
كان (عقود) من ابدت لغته في لا يجوز ان يوسع في كنهها في
غيرها ؟ — كان حقيقاً بان ينظر في ما نحن ان يكون
تستعمل لغة عربية كما
مع ان في الاسباب الاربعة :

اولاً — ان يكون من لا لغته وادبها .
مجرها ، في جميع اللغات .

ثانياً — ان القراء يفهمون اللفظة الاجنبية
الوطنية .

ثالثاً — رغبة في اضافة كلمة جديدة على لغة الضاد

رابعاً — ظناً ان كلمة «الشرطة» لا تؤدي معنى «البوليس»
هذا ما يخطر على البال ان يكون سبباً لهذا الاستعمال . فعلياً ان نمحص هذه
الاسباب الاربعة سبباً سبباً .

وحدة اللفاظ : — من الكتب من يرى في وحدة بعض اللفاظ
سهولة للتفاهم بين مختلف الشعوب والامم وذلك ما تتطلبه الحالة الحاضرة التي
استحكمت فيها مصالح الماس . وتدلت توفيقهم بعدها في بعض فئات باستعمالك
لفظة «بوليس» وعبردا من الامم التي اصبحت مشتركة وفي عداد اللفاظ
الاممية تفهم العرب وبفهمك غير من هل عرب . كلهم مجمع على هذه اللفظة .
وهل اللغة الا اداة للتعبير ، في الضمير . فهي واسطة لا غاية . وهذا رأى وجيه
كان يكون من ورائه مجال لتفهم ما لو انه تناول اللمعة جملة ، لا الكلمة الواحدة
او الكلمات المتعددة وتناول اللمعة جملة يكون . فرائحة عامة ينزل على حكمها
الناس كافة وهذا امر الى اليوم مستحيل . واجتبه حبيب ليس هناك . اما
ان يفرد العرب فيقتضي كل لغة عربية على لغته اكراماً
التي تحتله فما احسب النفوس العربية يفهمها ان هذا المبلغ لاسبب ونحن في عصر .

القومية فيه هي اعمه ، وخصه من يرى ارتباط القومية بل هي افواهن على الاطلاق .

نقي ان زرع النار الي توحيد كانت لعلية . فنية غلط . وهذا الرأي قد اكثر
بعضهم من التوبة . وبيان حسنة . و . درى اي فائدة معه مادام الامر فيه
موفقاً على فهم كلمة واحدة . من ان توحيد الله . لا حبي وصيغتها الاصلية فذا
انت قلت للعربي اقيمت البوليس . ولا يدرى من هذه العارة لوحية الا كلمة
«بوليس» وهي ملاييم معه فهم للعربي . فذكر . في جزئية يمكن
ان تكون . مكتملة في . . . اعظم اذا انت ثبتت فقلت (بوليسان)
او جمعت فقلت . و
فتعدل عن التشية والجمع !

[illegible]

اوضاعها و بيانها : بفتح بابها على مصراعيه الا تقرأ من هذه الأمة العربية . ولا ارى في هذه المناسبة بأساً من ايراد جملة قرائنها امس في جريدة (الماتن) الفرنسية في العدد (١٥٢٥٩) ذلك - ان يار جيللو رأى ان يمنع المصطلحات الانكليزية في لعبة (التنس) وهي لعبة انكليزية الوضع والاسم - ويستبدلها بالفاظ فرنسية . فاذا كان هذا حرصه على لغتهم في اللعب ، فكيف يكون في الجد ؟ .

فهم اللفظة الاجنبية — وهذا ليس بالسبب المكين . فأي مناهما كان عامياً لا

يفهم معنى (الشرطة) وعبه لا يفهمها المرة الاولى فتكرار الاستعمال كفيلاً بتفهمه اترى لغة (البوليس) خلقت معه يوم خلق ام لطول ما قرأت سمعته خفطها قلبه وجرى بها لسانه . على ما في هذه الباء — باء (البوليس) المفحمة — التي اراح العرب منها لغتهم من الثقل وصعوبة النطق .

الرغبة في زيادة اللغة : — وهذا ايضاً سبب لا يقام له وزن اذ الشكوى اللغوية التي نتكونا يعود جزء كبير منها الى وجود القاطن عديدة للشيء الواحد . وهذا ما يجب ان نتجنبه التجنب كله .

الشرطة : لغة واصطلاحاً : — الشرطة لو الشرطة لغة من اشرط على نفسه الكذا :

اي اعلمها (١) واعدها (٢) والنسبة اليها شرطي وشرطي وجمعها شرط . والشرطة والشرطي بسكون الراء اخف منها مفتوحة فهي اولى بالاستعمال .

ان النسبة اللغوية لتصل — كما هو معروف — بأدنى سبب . لذلك لا يكون في كثير من الاحيان بين المعنيين الوضعي والاصطلاحي صلة مستحكمة عند العرب ولا عند غيرهم .

وكن لفظ الشرطة ليست من هذا القبيل فأنك لتجد بين معناها الوضعي وهو

(١) اي جعل لها علامة . وهذا يكون اما بحمل شارة خاصة او لباس خاص

(٢) اي هيأها .

(الاعلام) اي لبس المباس الخاص ، او حمل الثارة الخاصة و (التهبوء) ايسر
لاستعداد للامر - وبين المعنى الاصطلاحي لهذه الطائفة التي تلبس لباساً خاصاً
يميزها عن غيرها والتي يوادها - حفظ السكينة واقرار الامن ، الملتجدين هذين المعنيين
نسبة ظاهرة وصلة مستحكمة .

رأيت اتخذ عثمان بن عفان الخليفة الثالث هذه اللفظة طائفة كان من سملها : حفظ
الامن ثم خفارة المجن ايضاً ايام علي بن ابي طالب . وجعل معاوية وعمرو بن
العاص حراسهما منها ايضاً . وصارت فيما بعد ايام عباسيين والايوين الاندلسيين
عنواناً للقضاء او كما يسمونها اليوم (ضابطة اعدائية) (١)

فعمل الشرطة يكاد يكون هو اياه في الغيرة . اماخر لا يختلف الا الاختلاف
ليسير يقتضيه تطورات الايام

هذ رأي لعل ما فيه من الاسباب يكون شافعاً لهذه الكلمة كلمة (الشرطة)
المنبوذة فتجيا حياتها الاولى . ولا سيما الاولى من حيث الوضع على المعنى المقصود
اصطلاحاً من مراد فتحها (البوليس) يونانية (٢) وهي وسع تعبيراً . ذنول
(شرطي) للواحد و (شرطيان) لاثنتين . و (شرط) للاسعة و (شرمة) لهذه
الطائفة وهذا ما يتم لك مثله في لفظة (بوليس)

عارف السكدي

دمشق

(الحقوق) ذكر للاستاذ عنايته وعيرته . وسعمل تمارين سيا به وتحذكمة
الشرطة عنواناً لهذا الباب .

(١) ملخصة من كتابها كانت سرية تحت سرية دمشق في عهدنا الخامس

من السنة الاولى

(٢) بوليس من بوليسيا اليونانية ومعناها حكومة مدنية

رأى وجهه

حضرت

منذ بضعة اشهر تصل الى اجزاء مجلة الحقوق التي تصدرونها بافاذاقواها بمزيد الفائدة والسرور واتسركم في كل وقت على الجهود النفيس المبذولة في سبيل نشر العلم والقانون . وارجو ان يكون حصرات رصانتكم في عالم القانون ومهنة المحاماة في البلاد العربية بقدر ان عملكم السبع غير انه لما كنتم انتم من عملكم حبكم للعلم والصرامة فلا اري مانعا من ان تحتكم بسهمهم وهو ان المجلة مع تفاسيتها وغزارة مادتها وجمال طبعها فانها تحتوي اشياء كثيرة من القصص والذواكر والملح والنقد التي يكون عدما غير من وجودها . كذلك مادة العلمية الصحية من الانخت المبتكرة في مواد القوانين ذاتها قليلة جداً ، واذا وجدت فهي سطحية لا يتعمق اربابها بها . كذلك المجلة خالية تائما من احكام محاكم اوروبا او احكام مصر التي تعد دى نعم ان مجلة المحاماة المصرية التي لا تثل نيل انكم قد قصرت معها على نشر الاحكام المهمة وبعض الابحاث القانونية ردياً ، واكن يتكلم مع عظماء انكم ان كون عملكم مطهراً لعلم الحقوق يعني الحكمة والتسامح والاعتدال في كل شيء . دوكتيربير اي اتجاه استتريع مشموعة . راء علماء القانون . وشر اهم الاحكام وما يستفاد منه بمقارنتها بما سبقها . واني ارجو ان تقبلوا هذا الرأي الاحوي على حقيقته ذو قصدي الوحيد ان يكون مجهودكم العظيم مقدراً حق قدره ومكافئاً بما يحتاج واروا ان تهتموا خصيصاً بالقانون العام . — محمد لطفي جمعة

تحريراً في مصر

المحامي

(الحقوق) عرفنا الاستاذ السيد محمد لطفي جمعه قانونياً تديراً و كاتباً تحريراً وهو من ذوي الرأي الراجح، التواضع والهدوء . والله نوافقه على ما جاء في كتابته هذه ونرى رأيه في ضرورة البحث في القانون العام واتخاذ التسليم . وقد شدتنا منذ الآن صفحات في مجلدات بل هذه المواضيع فليتقدمه من اراد الكتابة فيها وانما نرجو الاستاذ الفاضل ان يكون اول الكاتبين . -

كلمة في اللغة العربية

يتحفنا الاستاذ الفاضل اسعاف السامي في مستهل كل سنة بتعريب من آراه
عسمية او مخطئة نفيسة يخطبها ويجهها في كتابه من الطبع والتسقي . وحرر
ما وصلنا من صفحاته العبقريّة (كلمة في اللغة العربية) كان قد القاها في دار جمعية
رابطة الشرقية في القاهرة ، وعليها شرح لما اعلق من الفاضل ، وفيها ايضاح لسير
الناشرين من ورد ذكرهم في الخطبة ، وذيّل فيه قول صحف القاهرة ، وكتاب
لامه الاستاذ السيد محمد رشيد رضا صاحب المنار تقرّيباً لها . وقد فيها ما لا ي
يحدث من اشواهد الادبية من ما تور العرب ومنقول الرغبة ، تعزيزاً للمبدأ الذي
سعوا به وهو ترجل العربية وتفتحها في هذا العصر . والفينا الاستاذ يختار خطبته
للمطالعة المتبادلة ، ويسقط لها المعاني الناضجة ، وينجي بالأمثلة فيها على
المحددات التي اوتهم باختيار اللفظ وحذفه . باختير امتعك منه حيث يقول : انا
لا اريد ان تخف بك . ان لانسأ لك لا لا تحفظ بتركيب اعربي والحرب من
ركبة القول ثم انت على المتخير فسر في السيل الذي تهواه ، وتنبك عما لا ترضاه .
ان جنحت الي التجديد فتقعت جمالك وارصتها ابصرت معايبك وانقذت . وخلدت
كتبك وتأيدت) .

وبالجملة ان (كلمته) لا تخليك من فائدة ترومها وعظمة تنشدها وادب تمناحه . وقد
نسج الاسناد فيها ، بالبحية ، على منوال المتقدمين ولا عرو في ذلك ، لانه افنى
وقته بالكدر والجدا ، واستفق على المعربين ان يراضوا ، وان لا ان يعي مكانة
اللغة العربية ويرفع منارها فهو من الاناس الذين يزابلون وحدتهم ويزهدون في
استصحاب كتبهم ، ليقوموا بما عهد اليهم من جلائل الاعمال .

فوزي الدجاني

(اجتاز حضرة الزميل الاديب الفاضل السيد فوزي الدجاني احدى مساعدتي تحرير هذه
الجملة امتحان مدرسة الحقوق في القدس الشريف والنحرط في سلك المتسبين للمدرسة عن
جدارة واهلية .) وقد قعدت به شواعه العديدة عن الانتساب اليها من قبل .
والا لكنا رأينا يحمل شهادتها من زمن بعيد . فنتمني له الفوز الذي هو كفوله (ع)

الموجز في علم الاجتماع

للاستاذ الفاضل السيد عارف النكدي مفتش العدلية ومدرس علم الاجتماع بمدرسة استوق بدمشق ، الفاضل خاضعاً على تلامذة تلك المدرسة ، ومن ثم استخلصه في هذا الكتاب بعد ان نعهده بتي من التعديل . ولما كان التأليف في علم الاجتماع ليس بطلب سهل من حيث انه حديث الوضع لا يزال في جملة مذهباً اجتهادياً ، فقد تخير في كتابه من الابحاث متبذراً اليه حاجة امة بدأت تطعم الي حياتها الاجتماعية . وتحل له من الآراء ما اتفق عليه بعلم الحقوق . وقد حاول ان يثبت في هذا الكتاب ما يصلح ان يكون اساساً للنواميس الاجتماعية مما اتفق عليه علماء الاجتماع . ويحتوي الكتاب على مقدمة وتوطئة في العلوم الاجتماعية ونسبتها ومقال في موضوع هذا العالم وغرضه ومصادره وما الى ذلك . وقد بحث المؤلف هذه الموضوعات وما تفرع عنها بالسلوب عربي متين قلما يجاريه فيه احد ممن يكتبون في مثل هذا العلم . وقد اشتهر الاستاذ بهذا الاسلوب حتي اصبحت مؤلفاته نسيجاً واحداً . هذا وقد اختص المؤلف حفظه الله بمجلة الحقوق بنشر موضوع العقوبة الذي ادرجناه في العدد الثامن شاكرين فضل وعنايته . واخيراً ندعو الله ان يطيل حياته ذخراً للعلم والادب .

التحقيقات العدلية في سورية ولبنان

اعتنت الجمعية السورية اللبنانية الخريجي المدارس العالية القدماء ، بطبع المحاضرة النفيسة التي القاها في مركز الجمعية باللغة الفرنسية حضرة القانوني الضليع زميلنا الاستاذ كميل اده في التاسع من شهر نيسان سنة ١٩٢٢ وموضوعها التحقيقات العدلية في سورية ولبنان وقد احتوت على عدة ابحاث حقوقية نذكر منها : التحقيقات الخارجية . طرق التحري . القاء القبض . البوليس العدلي . قاضي التحقيق . ضغط الدعوى . استماع شهادة الشهود . الادلة الثبوتية . الاعتراف . حالات التخفيف والتشديد . القرار الاتهامي . الى غير ذلك من الموضوعات المختلفة التي برز الاستاذ فيها على غيره فنحضر جمهور المتعلمين وطلبة الحقوق على اقتناء هذه المحاضرة المفيدة .

بَابُ الْفَيْزِ فِي الْبَيْعِ

خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة التمييز في الاستانة

(القرار في ٢٨ شباط ١٣٢٧ . صحيفة ٣٥٥٥ عن الجريدة العدلية)

اذا عقد البيع بتعيين الحدود وذكر محتويات اعماد واقصة لا يكون زائدا عائدا للبائع .

(القرار في ١٩ كانون الثاني ١٣٣٥ صحيفة ٢٦١ عن الجريدة العدلية)

يشترط في اعادة المبيع للبائع بدائي - انه من لوصف المعين بعقد البيع - عدم وجود اسباب مانعة للرد

(القرار في ٢١ ساط ١٣٢٧ صحيفة ٣٠٥٣ عن الجريدة العدلية)

لا تسمع دعوي الرهن بالمقاربات اذ لا صورة قطعية .

(القرار في ٧ مايس ١٣٢٩ صحيفة ٣٩٥٩ عن الجريدة العدلية)

ان اثبات البيع بالتهود تجاه القيد الرسمي . وكذلك اتخاذ مرور الزمن لمنفعة بالافرار كلاهما موجب للنقض

(القرار في ٢ مارت ١٣٢٧ رقم ١)

بقتضي ان يكون الكفيل المشروط في عقد بيع معلوما . والا فبقاء الكفيل مجهولا ينتج فساد البيع . ولما كانت المسكبة لا تثبت في البيع فاسدا لا باقصر كان للمشتري الحق في استرداد المبلغ الذي اداه تنقلا لمبيع .

(القرار في ٢٣ مارت ١٣٢٧ رقم ١٦)

اذا بيع المقار المأجور من قبل المؤجر لآخر فانه وان كان لا يؤثر هذا البيع

في حق المنة محرركه يجب ان يكون وقوف لا حارة ، قبل البيع . وان امر تسليم المبيع مأمداً ، منع اذا كان لبيع في يده ، اما اذا كان قد انتقل الى يد غير يده فلا متاحة في صلاحية المنة ، حيث لا ادعاء على ذي اليد ومطالبته بإعادة ملكه اليه بمقتضى المادة (١٦٣٥) من المحلة .

(القرار في ٢٣ اغتوس ١٣٢٨ رقم ١٣٣)

لما كان اربع من الالوات حاد شوبعين لبيع ما كان البيع بعدا باص وغير
مقيس على اربعة ١٥٥ من اهل ما احداث دعوى من هذا القليل يجب ان يحكم
بعدم صحة البيع في الاملاك مجانا اي ببطان

(اقرار في ١ مارس ١٣٢٨ م)

[illegible]

(القرار في ١ مارت ١٣٢٨ رقم ١)

ان بطلان البيع مقيد بظهور المانع نحوه لانكار الانشاع مما يكسب نقضه المادة
(٣٥٥ من مجلة - فاذا كان نفع المشتري من بيع رمانة عشرة من
المائة ثابتا باقراره كان ادعائه بطلان البيع مجرّحا

(القرار في امارت ١٣٢٨ رقم ١)

إذا تلف المبيع بعد القبض لا يترتب على بطلان بيعه كونه الفاسد يقتضي
المادة ٢٩٤ من مجلة تائد على المشتري - ويكفي أن يكون من ائزيت . ي
استحصله المشتري من حبوب ائزيتون التي استعملها وعصرها نحو تغيير في المادة الاصلية

و خلاف المبيع فلا يترتب على بطلان بيع من احدهما .

(الترتيب في ٥ ميس ١٣٣٨ ب ٤٩)

اذا ادعى المالك بيع من ثلثين يجب تدقيقه في اذ كان محصول الزيتون قد
سهره لا . حتى اذا ثبت بطلان البيع من احد الطرفين او اكثر يجب احكامه بعدم
صدقه الا بالنظر الى ما اوردته المحكمة التي حصلت في المبيع مانعة للاقالة .

(القراء في ١٣ ميس ١٣٣٨ ب ١٤)

لا يمكن من مقدم الادعاء ان يثبت بطلان البيع بغير دليل
طلاً وبمحكمة عدم الدلالة . كما ان من يثبت بطلان البيع بغير دليل
لن يثبت بطلان البيع من غير دليل . فلو ثبت بطلان البيع من احد الطرفين
مع عدم بطلان البيع من غير دليل .

(الترتيب في ٥ ميس ١٣٣٨ ب ٤٩)

لا يجب ابطال بيع المبيع من غير دليل . فلو ثبت بطلان البيع من احد الطرفين
مقبول وثاني الاخر . فلو ثبت بطلان البيع من احد الطرفين . اذا كانت
صاحب المملك الحقيقي في البيع . فلو ثبت بطلان البيع من احد الطرفين . اذا كانت
لا حارة . او غير صحيح المالك . فلو ثبت بطلان البيع من احد الطرفين . اذا كانت

(الترتيب في ٥ ميس ١٣٣٨ ب ٤٩)

اذا قيمت الدعوى بان احد الطرفين يثبت بطلان البيع من احد الطرفين . فلو ثبت بطلان
فساد . فلو ثبت بطلان البيع من احد الطرفين . فلو ثبت بطلان البيع من احد الطرفين . فلو ثبت بطلان
ممكن . فلو ثبت بطلان البيع من احد الطرفين . فلو ثبت بطلان البيع من احد الطرفين . فلو ثبت بطلان
لمدعي . فلو ثبت بطلان البيع من احد الطرفين . فلو ثبت بطلان البيع من احد الطرفين . فلو ثبت بطلان
رغبها . فلو ثبت بطلان البيع من احد الطرفين . فلو ثبت بطلان البيع من احد الطرفين . فلو ثبت بطلان
مستعقة القلع في يوم الخصامة يجب ان يكون الحكم على هذا الوجه .

(القرار في ٢٥ مارت ١٣٢٩ رقم ١٥٤)

إذا لم يتحقق ان البيع قد انعقد صحيحاً وناظراً يجب إعادة مبلغ العرون المودود
من ثمن البيع .

(القرار في ١١ كانون الثاني ١٣٢٩ رقم ١٤٨)

ما كان مودوداً في المادة الخامسة من المواد الملحقة ذليلاً بعمليات الافلاس
بأن الناحر الذي يريد البيع عن امواله التجارية لا يخرج بجر على اعلان الامر قبل
البيع . يجب ان تكون معاملة البيع والامر الى تقع غير جامعة لهذا الشرط ساقطة
الحكم بحق الشخص الثالث .

(القرار في ٢٧ شباط ١٣٣٥ رقم ١٧٠)

إذا لم يدر كس الشخص الذي اشتراه كسبين خطين من عنده وعمل
الجميع حراً فاشترت منه ربحاً حراً مما أدى الى عدم امكان بيعه وتحقق ان
الرائحة المذكورة ناشئة عن وجود كس الكيسين الذي اشتراه معيباً لا يحق له
تقديم البائعين الكيسين الآخرين

(اقرار في ٢٨ شباط ١٣٢٩ رقم ١٧٠)

إذا اشترى احدكم طيناً وانه خرواً فطهر له انه مر سبب وجوده معيباً بالخر
لا يحق له مطالبة البائع بتي غير قمت القيمة . لان في الطينين مزية كغيره .
لا تدعوى بتعام قيمة الطينين المعيب غير صحيحة . لذلك ان استماع دعوى
كغيره لا تمنع صحتها اعطاء الحكم بها قبل تمحيصها لا يكون صواباً .

(القرار في ٣١ توت ١٣٣٠ رقم ٧٣)

إذا بيعت الدار مسورة قبلاً من كسر على ان يأخذ المشتري بدل الاجارة من
المسحور وقع هذا عن اداء البدل المذكور للمشتري فيما نثار الى ان يشتري به ح
مخبراً ان شاء فسيخ البيع او شاء ترويض الى ان تنتهي مدة الاجارة كن اصدار القرار

عند ادعوى بتحصيل البذل المذكور من بائع واعطائه للمشتري — غير صحيح
(القرار في ٩ شباط ١٣٣٠ رقم ١٩٩)

اذا حصل التفرغ في مقال بدل معلوم أعطي قسم منه واشترط تعليق القسم
في الى ما بعد رفع التعدي اوانع من قبل الغير عن بعض احرف المروغ به
واسترداده بتمامه لا يسوغ انهاء المروغ به قسمه في من البذل مالم يتحقق
لشروط المذكور .

(القرار في ٣١ مارت ١٣٣١ صحيفة ٩١٧٦ من الجريدة اعدية)

ان بيع الورق (الاخضر) قبل ظهوره باطل ولكن اذا ثبت ان المشتري قد
تمثلت الامراق بعد ظهوره يجب الحكم بتسليم القيمة . ما اكفأ المحكمة الدائية
عطاء اقرار بان المبلغ الذي أعطي هو من اصل من المصارف . ون تحقيق في كيفية
بيع ذلك الورق — فمخالف للقانون .

(القرار في ٧ نيسان ١٣٣٢ رقم ٢٠)

١٤ وان كان من مقتضى التعامل القديم ان يأخذ مستأجر الحمام عند خروجه
منه قيمة اشياائه الموجودة في داحر ذلك الحمام من ماله او من المستأجر الجديد
وأن العرف والعادة الجارين في هذا الشأن لا تحريان تحت الاية الباقية في داخل
الحمام اري بهدم بحسب الاستملاك . لا تلتزم الدعوى المقامة من قن
مستأجر الحمام الذي قد استملاكه على صاحب ذلك الحمام المبلغ على شراء الاشياء
الموجود في داحله استناداً الى العرف المذكور بالانها عبارة عن طيب التعليل
جبراً وهذا مما لا يجوز بداهة .

(القرار في ١٧ مايس ١٣٣٢ رقم ٣٦)

اذا اعطي القرار عند الدعوى بفسخ البيع يقتضى التأمل في انه لا يجوز تسليم
المبلغ للبائع مالم يعاد له . ترى المبلغ اري كان قد اداه ثلثا للمبيع .

* في الينات *

١ القرار في ١٢ اغتوس ١٣٣٦ سـ ١١٤ عن الجريدة العدلية ١
ان ذهول المحكمة عن استماع بينة المتنازع عند ما يجب استماعها موجب انقض
الحكم .

(القرار في ٣ نيسان ١٣٣٧ رقم ٢٢)

لا حاجة الى اثبات وضع اليد بالينة في دعوى وضع اليد ميرحق على العقار الموقوف
المتنازع فيه بالايدي

(القرار في ٢٤ نيسان ١٣٣٧ رقم ٦٣)

ان وضع اليد في الدعاوي المتعلقة باعقر يجب اثباته بالينة وفاقاً للمادة
(١٧٥٤) من الشئلة . فاذا طلب من المدعى في دعوى التعرف باعقر اثبت
مدعاء واثبت بالينة انه هو واضع اليد يقتضي اعطاء القرار بحسب ما يتبين بنتيجة
المرافعة . والا يجب الاستعلام من ادارة الميراث عن اسمي بغير العقار المتنازع فيه
مقيداً على اسمه حتى اذا تحقق رسمياً . مقيداً اسم المدعى وامضى الامر يعزز السند
الرسمي بالشهود ويحكم بموجبه للمدعي .

(القرار في ٢١ حزيران ١٣٣٧ رقم ٢٤٢)

لما كان لزوم الاثبات في دعاوي العقار يراد به اثبات دعاوي التعرف بالينة،
فذا اثبت المدعي الواقعة بقرار المدعى عليه اعتباره لانتفى حاجة الى اثبات وضع
اليد بالينة .

١ القرار في ٣٠ حزيران ١٣٣٧)

ان مجرد ادعاء احد الطرفين بان المحل المتنازع فيه عائد للعموم لا يستلزم قانوناً
رجحان بينة ذلك الطرف .

قرارات فلسطين

خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة الاستئناف في اقدس

قرار رقم ٨ سنة ١٩٢٤

المستأنف : الخواجه يوسف عبد النور يافا

لمستأنف عليه : رئيس دير الارمن يافا بلاضافة لوقف الدير

الحكم المستأنف : وجائي صادر من محكمة مركزية يافا بتاريخ ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ يتضمن احكام يرد دعوى المدعي يوسف بطلب مبلغ لف ومائتين جنيه قيمة المتأولة التي بينه وبين رئيس دير الارمن على اثناء اقامة عثمان مستودعات في قطعة الارض جارية بوقف دير الارمن على ان يكون للمدعي خيار الاداء ببدل بعد اتمام العمل وتحميله مصاريفها و٦ جنيهات انجاب محامي المدعي عليه :

القرار

لدي اذناكرة بما نتج من المرافعة الاستثنائية تبين ان المتأولة لا تتضمن صراحة كيفية دفع بدل القوتيرات وان كان معجلاً او مقسطاً الا انه يوجه بها قرار صريح بوصول مبلغ ١٢٠٠ ليرة وهذا الاقرار معترف به من قبل الطرفين انه كاذب من الممكن الاستدلال من هذا الاقرار ان ابدال كان معجلاً الا ان هذا الاستدلال يخالف للعادة العمومية التي تقضي بدفع البديل مقسطاً حسب العمل وبما يختص بمقابلة اخرى احد العاقدين بها دون ان المستأنف عليه لا يمكن للمحكمة بناء على الدلائل الموحدة لديها ان تحقق كيفية دفع ابدال وتثبت تولى المحكمة من الطريقة اعد له للتوصل لمقصد الطرفين في اتمام اعتبار الاقرار معترف به كذبه بخصوص قض ابلغ سلفاً والاستعاضة عنه باعتبار المتأولة حاية عن كيفية دفع البديل بتطبيق العادة

العمومية الفاضلة بدفع المدل مقدراً وتبين ان المستند رضى نصف المبلغ المذكور في المفاولة وان المحكمة المركزية لا يمكن ان تحكم بأقل من ذلك لو اعيدت لما اوراق القضية فقد تقرر بتعديل الحكم الابتدائي لزمه الحكم على المدعي عليه بتدنية مبلغ ٦٠٠ ليرالي نصف المبلغ المحرر في المفاولة الان على ان يبقى دقي المبلغ موقوفاً لحين انتهاء العمل وحل الخلاف المتكون بينهما على ان يتحمل كل من الطرفين ما دفعه من مصاريف المحكمة قرأياً اعطى دفعها على ٢٦ - ١ - ٢٤

قرار رقم ٩ سنة ٩٢٤

الحكم المستأنف وجاهي صادر من محكمة مركزية لقدس ١ - كانون اول سنة ٩٢٢ يتضمن الحكم بالزام المستأنف لدفع خمسة عشر الف مرقى المعدل ٥٧٧٠٠ افرش مصري للمدعي حايه بمه تدويل مبلغ عشرين برا فون - اوي التي اعترف المدعي باستيفائها وبقاء المبلغ المحكوم ٥٧١٥٧٠٠ افرش مصري وذلك قيمة السنتين مع الفائدة من تواريخ الاستئناف في ٩٤٠ في الدفع بمه شرط ان لا يتجاوز مجموعها رأس المال على ان يرس منها الفائدة التي استوفىها المدعي في المائة حسب اعترافه وتحمله المصاريف النظامية وعشرة جنيهات ايضاً - انما اورد طلب المدعي بيع المرهون لعدم وظيفة المحكمة المركزية لسماها اذ انه من خصائص الاجراء .

القرار

لدى المذاكرة بما نتج من المرافعة الاستئنافية تبين ان الدعوى عبارة عن طلب دين ودعوى الدين هي عائدة للمحكمة المركزية الا ان المحكمة المركزية عند ما حصل الادعاء بهذه الدعوى بان المبلغ المدعي به يتضمن فائدة فاحشة كان واجب عليها ان نسمع البيئة الشخصية لاثبات ذلك اما من جهة بيع العقار بموجب سند خصوصي يقال انه سند رهن فالنظر بهذه الجهة هو من خصائص محكمة الاراضي في المحكمة المركزية بعدم اعطائها امر بالبيع لم تكن خالفت احكام القانون فعليه تقرر فسخ الحكم الابتدائي واعادة الاوراق للمحكمة المركزية لاستماع البيئة على مقدار المبلغ الاصلي والفائدة

واعطاء القرار بما نتج عن ذلك على ان يكون للمستأنف عليه الحق باقامة دعوى في محكمة التملك بطلب قيد الرهن في دائرة الطابوع على ان يتحمل كل من الطرفين مآدعه وسيدفعه من المصاريف تحريراً ٢٨ كانون - في سنة ٩٣٤

قرار رقم ١٠ سنة ٩٢٤

المستأنف : جميلة خاتم افتت في الاصله عن نفسها والوصية عن اولادها القاصرين عثمان وشهران وزلفه اولاد الحاج ياسين الكيالي

المستأنف عليه : عامر مصطفى عامر انزفت من المد

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة مركزية يافا ١٦ مارت سنة ٩٢٣ يتضمن الحكم برد دعوى المستأنفه المتضمنه طلبها تنزيل رصيد الزيادة عن المبلغ المستقرض بعد حساب الفائدة القانونية عن ابلغ الاساسي

القرار

تري المحكمة قانون اثبات الربا الفاحش لسنة ١٩٢٢ هـ. نون معدل لاصول المحاكمات وعليه بسرى على المعاملات التي جرت قبل صدور القانون المذكور وبموجب هذا القانون يحق للمستأنفه ان تبرز بينة خطية او شفاهية تؤيد ادعواها بكون المبلغ الذي اقرت به يحتوي على فائدة فاحشة تزيد على المعدل القانوني لذلك فتقرر فسخ حكم المحكمة المركزية واعادة الاوراق لها لأجل ابراز بينة الطرفين وعند عجز المستأنفه عن ابراز البينة الحقيقية يحق لها تحليف المستأنف عليه اليمين كما انه يجب اجراء محسوب اي مبلغ دفع من طرف المستأنفه بموجب حكم محكمة الصلح المتعلق بالفائدة المؤرخ في ٢٥ تشرين ثاني سنة ٩١٩ و١٤٨٠ من اصل كامل المبلغ الذي ثبت استحقاقه بحق رأس المال والفائدة على ان تحمل المصاريف لمن يظهر غير محق بالنتيجة قراراً اعطي وتفهملنا في ٢٩ - ١ - ٩٢٤

قرار رقم ١٣ سنة ٩٢٤

المستأنف : الخواجات جون ايساكاروف وكيله امون افندي

المستأنف عليه : انرك مناخم ديباكوف قدس وكيله الدفتور الياش :

الحكم المستأنف : وجائي صدر من محكمة مركزية القدس ٣٠ - ٤ - ١٩٢٣ يتضمن
الحكم بالزم المدعي عليه المستأنف لدفع مبلغ (٨٨٠٠٠ فرنك ذهب للمدعي
المستأنف عليه مع الفائدة القانونية من تاريخ الدسوى ١١ تشرين اول سنة ٢٢
واربعة ليرات احره محاماة والمصاريف النظامية

القرار

لدى المذاكرة بانتيج من المراجعة الاستثنائية وتدقيق الاوراق تبين على ان
المادة ٣- من قانون استملاك الاجانب الاموال غير منقوله في البلاد العثمانية
الصادر في ١٣ صرة ١٢٨٤ يتضمن ما يلي «عند افلاس الاجنبي المتصرف
باموال غير منقوله لزم على وكلاء عبق السنديك الافلاس ان يراجعوا الحكومة
العثمانية او المحاكم النظامية لاجل مبيع عقارات المفلس التي ماهية ونظاما لكونه ضمما
لديون المفلس» غير انه خلاف النص المذكور لا يظهر بان وكيل طابق السنديك
المفلس الاجنبي او وكيله له الصلاحية في التصرف بعقارات المفلس في البلا
العثمانية . في هذه الدعوى ان المدعوسو كوروفسكي وكيل وكلاء الطابق
السنديك المعين من طرف المحكمة الروسية في مسألة افلاس المحل الذي كان
المستأنف ايساكاروف عضواً به ثبت في التصرف بعقارات المستأنف الموجودة بفلسطين
وذلك بعقده اتفاقاً بدوئ اذن المحكمة العثمانية لاجل بيع عقارات المستأنف او
المستأنف عليه لذلك فالمحكمة ترى بالاكترية انه لم يكن له صلاحية في اجراء ذلـ
ويجب اعتبار المستأنف عليه علماً بانه كان يعقد مقاومة مع شخص لم يكن حائز الصلاحية
بالبيع وبدفعه قسماً من الثمن الى - و كوروفسكي كان يدفع لشخص لم يكن مأذواً
بقبضها فبناءً عليه لا يكون المستأنف مسئولاً بعمل سو كوروفسكي ولا يضمن اعادة
المبلغ المدنوع من اصل الثمن المتبوض من طرف المذكور اما من جهة مسألة كون
المبلغ استعمر او لم يعمل لمنفعة المستأنف فهي غير واردة بذلك تقرر بالاكترية
قول الاستئناف وفسخ قرار المحكمة المركزية وتضمن المستأنف عليه المصاريف

لاتدائية والاستثنائية قراراً اعطي وفيه علمنا في ٣١ - ١ - ١٩٢٤

العضو مصطفى الخالدي . قاضي القضاة .

ارى بان السنديك كان له الحق باجراء المفاوضة لبيع وان ما قبضه لصالح الطابق
دو بلوكات عن المثلث وبعد التصفية تنتهي لوكالة ويصبح التاجر المثلث سابقاً
مسئولاً بجميع ما قبض وان المادة الثالثة من قانون استهلاك الاجاب لانتير لها
على صحة المعاملة

العضو المخالف - فونيس

قرار رقم ١٨ سنة ١٩٢٤

المستأنف فزخريا ومملكة ومجائيل ولاد يوسف ظلاماس بيت لحم
المستأنف عليه : سلان افندي بالاصالة عن نفسه وبلوكات عن اخيه ابراهيم بالاخافه
ن ورثة ابيه الهاس سلمان مره

الحكم المستأنف : صار من محكمة مركزية فخرس في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٣
ضمن الحكم بالزام المدعي عليهم فزخريا ومملكة ومجائيل ولاد يوسف ظلاماس
رفع مبلغ ٢٦٧١٦ فرنك و ٤٨ مائتيه للمدعي سبلان افندي مره واجيه مره
ذلك مجموع ما يستحقه المعلن من رأس مال تركية و ١٠٠٠ فرنك مع تصحيحه ايضاً
عائض ٦ في المئة من ٣٠ آذار سنة ١٩٢٤ في هو تاريخ ختام وتقصاء سنة عد
تقصاء مدة الثلاث سنوات العينة لتركات سبلان افندي في ١٢ تموز سنة ١٩١٢ في هو
تاريخ اعلان قانون الموراثية وفي خاتمة سنة من تاريخ ٣ تموز سنة ١٩١٢
تاريخ شهر ديسمبر سنة ١٩١٧ وهو تاريخ اعلان الموراثية وتسعة في المائة من
تاريخ ديسمبر سنة ١٩١٧ لتاريخ الدفع من ٥ في المئة من كل عشرين فرنك تسعة
وسبعين فرنك و ١٥ سانتيم على شرط ان لا يتجاوز مقدار من ١٠٠٠ فرنك لارح
بحكم بها وتنسحب المدعي عليهم رسوم ومصاريف المحكمة وحملة ليرت احره ٥٠٠ مائة
تسببت الخبز الواقع على املاك المدعي عليهم حكماً وجاهياً بحق فزخريا ومملكة
ومجائيل بالاخافه لتركات مورثيه يوسف ظلاماس قابلاً للاستئناف وغنياً بحق مبارك
وحنا ومينا ظلاماس بالاخافه لانفسهم لتركات مورثيه قابلاً للاعتراض والاستئناف

قرارت محكمة التمييز

في لبنان الكبير

دائرة الجزاء

قرار رقم ٢٧٢

ان اهمال استجواب المتهم بخصوص عنه في المادة ٢٤٨ من اصول
المحاكم الجزائية يستوجب ابطال جميع المعاملات اللاحقة من اذكته وحكم

الرئيس نجيب ابو صوان

المقرر بوش

لدى التدقيق المذاكرة

حيث ان الدعوى الحاضرة هي من الدعاوي التي كانت احيلت الى المجلس العدلي
الذي كمل بمقتضى القرار ١٩٠٥ تاريخ ١٢ ايار سنة ١٩٢٣ وتودعت الى الدائرة
الزائية من محكمة الاستئناف بموجب المادة ٢ من قرار ٢٤٠٠ تاريخ ٢٧ ايار ٩٢٤
و يثبت ان لفقرة الاولى في نهايتها من اذدة المذكورة توجب على الدائرة الموه
عنها ان تنظر بمش هذه الدعاوى في التكل والشروط والمادات المعينة في اصول
المحاكمة الجزائية

وحيث ان المجلس العدلي بعد قرار الاحالة اليه الصادر بموجب الفقرة الاخيرة
من المادة ٤ من قرار ١٩٠٥ لم يمر ادفي معاملة في الدعوى

وحيث انه لم يظهر من الاوراق المربوطة في الملف ان المستدعي او المحقق العدلي
كان حتى تاريخ توديع القضية الى الدائرة الجزائية المشار اليها قد اقام وكيلاً بدافع عنه
كما تستوجب اصول المجلس الاستئنافية

وحيث كان والحالة هذه من الواجب ان يعتبر قرار الاحالة كمضبطة الاتهامية وان يادر الى تطبيق المقتضيات القانونية العادية اعتباراً من تسليم الاوراق الى المحكمة المنصوص عنه في المادة ٤٨ من اصول المحاكمات الجزائية

وحيث ان الاستجواب المبين في هذه المادة هو معاملة جوهرية في اصول المحاكمات تتعلق بحق الدفاع موضوعها بموجب المادة ٢٤٩ اقامة محام بدافع عن المتهم وبموجب المادة ٢٥١ اعلام المتهم عن المدة التي يحق له في ظرفها ان يلتجئ اذا رام الى حاملة النقص

حيث ولئن لم يصرح القانون خصيصاً بازوم الاستجواب تحت طائلة النقص فانه يذكر مع ذلك ان الاستجواب معاملة اساسية يتوقف عليها اظهار حقيقة ان كان نعمة المتهم او الحق العام ويستوجب اتمامها ابطال جميع المعاملات اللاحقة من اكمة وحكم

وحيث ان المادة ٢٥١ توجب تنظيم ورقة ضبط تشعر عن وقوع الاستجواب توقع من الكاتب والمتهم

وحيث ان النزاع اذا عين صورة اثبات معاملة امر باحرفها ولم ير اثر لاثبات لدورة المفروضة فيرجع حقوقيًا ان المعاملة لم يصر اجراءها

وحيث ان سعيد الحكيم قد سبق امام المحكمة الجزائية في بيروت حيث حوكم حكم عليه بدون ان يرى اثر لمعاملة استجواب سابقة لمحاكمته كما اوجته المادة ٢٤٨ بحيث ان في هذا الاثقال تعرضاً لحق الدفاع ومحاكمة لاحكام المواد المذكورة اعلاه لهذه الاسباب

تقرر بالاتفاق نقض الحكم المميز واردة الاوراق الى محكمة الجايات المتار اليها لسير على المقتضيات القانونية

في ١٢ حزيران سنة ١٩٢٥

قرار رقم ٢٨١

لا يحق لحاكم الصلح بعد ان يحكم بعدم ملاحقة شخص وابطال الرأي العام

ان يتصدى للحكم عليه بالعطل والضرر للمدعي الشخصي

الرئيس نجيب ابو صوان المقرر بويش

لدى التدقيق ولذا ذكر

١ بخصوص تمييز المستدعي حيث ان الاسباب التي قدمها مستندوا التمييز تأييداً لتمييزهم تتعلق باساس الدعوى فقط لانها تنتقد تقدير قيمة العطل والضرر المحكوم به وحيث ان هذا التقدير هو حق عند لحكم الاساس ولا يمكن واحالة هذه ان يدخل تحت تمحيص محكمة التمييز

٢ بخدوص مطالعة النيابة العامة المؤرخة في ٩ نيسان سنة ١٩٢٤ المتضمنة

(١) طلب نقض الحكم المميز لان المحكمة لم تبين في ضبط المحاكمة نوعية تشكيكها

(ب) لانها لم تحلف الخبراء اليمين وفقاً للمادة ٤١ من اصول المحاكمات الجزائية

(ت) لانها لم تزيل حكمها الرسمي

فعلى الملاحظة الاولى حيث ان عدم ذلك لا يستوجب ابطال الحكم خصوصاً ان

احكام نظراء اخرى في دائرة استئناف وعلى الملاحظة الثانية حيث ان هؤلاء الخبراء

لم يصرفوا اعمالهم صلاحية من نفس قننا وعليه يكون استعصمهم مثل اليهود العديدين لا غير

وعلى الملاحظة الثالثة ان احكامه يحتوي بناء برلمان قانونية لا بد من موقع

عليه بتوقيع احكامه والادب وان الدول بعدم وضع حتم المحكمة لا يتشكل سبباً

لابطاله لكن لجهة السبب الذي وحدته هذه المحكمة رؤساء والتي نتج عنه مخالفة

المادة ٣ من اصول المحاكمات الجزائية حيث انه وان تكن المبادئ العمومية الحقوقية

التي تؤيد هذا المادة اشار اليها تمييز لحاكم الجزء ان تمت دعوى حقوق الشخصية

مع حكمها بالحق العام وانه وان يكن حائز لحكامه الصالح بموجب المادة ٥٧ من مخرائته وهذا

قانون احكام الصلح ان يحكموا بالعطل والضرر الواجبة للفرق المتضرر من مخالفته وهذا

الحق هو تابع للحكم بشبوت تلك المخالفة لديهم

وحيث اذا وجدت المحاكمة ولا سيما محاكمة القياحة ان الدعوى التي تنظرها لا تشكل جنحة ولا مخالفة فانه لا يمكن الحكم بالحق الشخصي بدون ان يعطيها القانون هذا الحق بمص خاص صريح وان تمت تكون تجاوزت صلاحيتها وحيث ان حق الحكم في التعويضات في مثل هذه الحالة اعطي للمحكمة لمصلحة المتهم وحيث ان المادة ١٤٩ من القانون ذاته اذا وجد فيها بعض التوكيد بسبب تعميم عبارتها فان هذه الشكوك تزول بالاصلاح على صراحة المادة ١٤٩ المتضمنة للمادة ١٧٥ وحيث ان مقررات المادة ١٤٩ مذكورة بعبارة المادة ١٧٥ ذاتها وحيث ان المادة ١٩٤ لا تعطي حق طلب العطل والضرر الا الى ابيه وعليه يكون ذلك ناتجاً ايضاً من المادة ١٤٩

وحيث انه اذا جاز في القضايا الداخلية في صلاحية المحاكمة الجنائية ان يحكم للمدعي الشخصي باعطل والضرر ولو كان حكم ببراءة المتهم فان ذلك ناتج عن صلاحية استئنائية اعطتها المواد ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٤٠٠ من اصول المحاكمات الجزائية للمحاكم الجنائية وحيث ان الدعوى هنا هي عبارة عن شكوي بخطر وضرر يدعيها المدعي الشخصي يوسف سلامه بسبب اطلاق مستدعي التمييز عواد يوسف و خليل مزهر مواسيهم في اراضيه - وحيث ان حاكم الصلح بمذان حكم ببراءة المدعى ولاحقة المتهمين بقرار مؤرخ في ١٣ شباط سنة ١٩٣٤ حكم عليها باعطل للمدعي الشخصي وحيث ان حاكم الصلح يحكم بالحق الشخصي بعد اخطاله الحق العام قد خالف مقررات المادة ٣ من اصول المحاكمات الجزائية وجعل حدود صلاحيته التي لم تكن موجودة الا بسبب وجود الحق العام وزالت بزواله

وحيث كان يجب على حاكم الصلح تقرير عدم صلاحيته للحكم بهذه الجهة

لهذه الاسباب

تقرر بالاتفاق نقض القرار امييز واعداد الدعوى الى المحاكمة ذاته لينظر فيها وفقاً للقانون وايجاب الخرج ٢٠٠ عرش على الغير بحق بنتيجة الدعوى في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٥

قرارات محكمة التمييز

في الاتحاد السوري

دائرة الجزاء

قرار رقم ٤٠٧

نقض حكم جنائي لان المحكمة لم تبين بنقرة التجريم وهي « تجريم المتهم بجرم المدعين بقصد القتل » عما اذا كانت محاولة ارتكاب الجناية هي محاولة تامة او محاولة غير تامة اذ لكل من هذين النوعين مجازاة تختلف عن الاخرى . ولوجود اختلاف بين فتوة التجريم وبين مدعيات المدعي والقوار الطبي وغير ذلك من الدهولات القانونية .

رفع لدائرة الجزاء من محكمة تمييز الاتحاد السوري ببلاغ من المدعي العام لديها اعلام الحكم الصادر في ٣ اذار سنة ١٩٢٤ من محكمة الجنائيات في حلب مع ما تنوع عنه من الاوراق ليدقق تمييزاً بناء على الاستدعائين المتقدمين ضمن المدة القانونية احدهما من مدعي الاستئناف العام في حلب والآخر من المحكوم عليه الحاج عبد الوهاب بن محمد لبنيه من اهالي تلك المدينة .

وبعد ان قرئت الاوراق الواردة دقق في اساس الدعوى فرجد الاعلام يتضمن تجريم المتهم مستدعي التمييز الحاج عبد الوهاب بجناية جرح المدعين على قولي والحاج عبده كنه رمياً بالرصاص بقصد القتل والحكم به وضعه في الكورك سبع سنين ونصف السنة بعد تنزيل نصف المدة الاصلية وهي خمس عشرة سنة توفيقاً للمادة « ١٧٤ » بدلالة المادة « ٤٦ » من قانون الجزاء اعتباراً من تاريخ توقيفه الواقع في ٢٣ ربيع

الثاني ١٣٤٢ في : كانون ثاني ١٩٢٣ وتضمنه مصاديق احكامه . وحلاصة اعتراضات المحكوم عليه : ان كلاً من الشاهدين الشرطي كنجو ومحمد بن جو جمعه شهدا بانها سالا الجروح عنده الكنه عن جرحه فأجابها بعد معرفته اياه وان البعض من الذين سموا من قبل الجروح عمر قولي لم يشهوا عليه بشئ ونفوا وجوده وقت احداث وبعضهم قال بوجوده في بحر الجرم وقد اوقف لكبره وانه يعترض الاخذ بشهادات الشهود الذين هم سموا اخيراً بعد ان مر على حدوث الجرم نيف وستين فانهم لم يذكروا وجوده اولاً بل حصروا الجرم بخلافه من الذين لم تر المحكمة لزوماً لتجريمهم فبؤأتهم فكان الاجر بالمحكمة ان تراه ايضاً وان التباين الحاصل في شهادات باقي الشهود قد اوجب توقيف اكثرهم . وان المحكمة لم ترد على ما يابنه وكلاء الدفاع من موجبات الراء واعتمدت شهادات الشهود الاخيرة غير ملتزمة بشهادة شهود الخلق العام التي جاءت تنفي وجود وقت الحادث ولم تبين في قرارها تاريخ وقوع الجرم فيطلب النقض .

وخلاصة اعتراضات مدعي الاستئناف العام ان ليس في شهادات الشهود ما يدل على ارتكاب المتهم ما عزي اليه لاسيما ان نفس المجرم لم يذك من جرحه عقب سؤاله من الشرطي والمدعو محمد جمعة اللذين كانا موجودين و وقوع الجرم . وان المحكمة ذكرت في قرار التجريم اموراً لتكييف الجرح بقصد القتل لم تكن موجودة في الضبط وكان عليها ان تطبق الجرم على احدي الفقرات الاربعة لمادة ٤٠ من قانون الجزاء وانها ردت طلبه بزعم انه غير وارد ولم تعلق اسباب ذلك

والبلاغ يتضمن طلب نقض الحكم لان الضبط لم يكن حاوياً جميع درجات المحاكمة فهو مخالف لنص المادتين ٢٦٦ و ٣٠٦ من اصول المحاكمات الجزائية ولانه لم يذكر فيه ما اذا كانت وكلاء الدفاع الثلاثة محامين قانونيين ام من اقرباء المجرم او كانوا منتخبين من المحكمة ام تعيينين باختيار المتهم

ولم يسأل الرئيس الشهود في ختام الشهادة ما اذا كانت شهادتهم متجهة الي المتهم الحاضر بعينه ام لا وقد حصر المتهم وجوده ليلة وقوع الجرم بشهود الدفاع فلم

تبين المحكمة وجه رد هذه التبادلات وعدم الأخذ بها في طلب النقض
« ولدى التدقيق المذاكرة بمقتضى ذلك تحت اقرار الاتي »

١ جاء في المضبطة الانتهائية ان المتهم الحاج عبد الوهاب قد اتهم بالجناية مع
رفاق له معينين لاطلاقهم الرصاص بقصد القتل على عمر والحاج حسين وابراهيم ابنا
مصطفى قولي وعلي بن محمد قولي وعبد بن عمر كنه وجاء في مطلع ضبط المحكمة
الوجاهية الجارية بناء على القبض على المتهم الحاج عبد الوهاب انه محكوم عليه
غيباً لادلائه الرصاص بقصد القتل على ابنا قولي السائف ذكرهم بدون ذكر اسمه
بن عمر كنه وجاء في مطلع قرار التجريم ان المتهم الحاج عبد الوهاب حكم عليه
غيباً بجرحه على قولي وعبد كنه بقصد القتل بدون ذكر باقي الجني عليهم ولم تمل
فقرة الحكم الغيابي في ضبط المحكمة الوجاهية او تدرج خلاصتها في الضبط الوجاهي
ولم توجد صورة الحكم الغيابي بين اوراق الدعوى لمعرفة حقيقة ما تضمنه

ولما كان الجني عليهم اكثر من واحد والجناية الواقعة عليهم ليست مما لا يقبل
التجزئة براءة المتهم مما وقع على احده من تلك الجناية او الحكم عليه بها لا يستدعيان
حتماً براءته او الحكم عليه لاجل الجناية الواقعة على الباقيين .

وكان المتهمين في اساس الدعوى وفي المحاكمة الغيابية متعددين ايضاً مما يستدعي
الوقوف على ما ثبت على كل منهم من تلك الجناية لمعرفة ما اذا كانت التهمة التي
رأتها المحكمة ثابتة على المتهم الحاج عبد الوهاب وفي جرح آخر بقصد القتل قد ثبت
على غيره من قبل وما اذا كان عمل المتهم الحاج عبد الوهاب يعد استملاً لا واستراكاً
في الجريمة او تدخلاً فرعياً فيها

وكان اعتبار الحكم الغيابي لاغياً بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيباً لا يؤثر
على ما قد يتضمن ذلك الحكم من البراءة التي اصبحت قضية محكمة بشأن ذلك المتهم
كان الوجوب توصلاً لمعرفة جميع ما ذكره وتوقيماً من التناقض في الاحكام ان تتلي في
المحكمة الوجاهية الفقرة لحكمية الغيابية وتدرج خلاصتها في الضبط الوجاهي وقد
ذهلت محكمة الجنايات عن ذلك

٢ حضر المحاكمة وكلاء الدفاع عن المتهم الحاج عبد الوهاب المعامون راشد ك والسيد علاء الدين والسيد جميل طوروس وله بشر في ضبط المحاكمة الى كيفية انتخابهم وهل كان ذلك من المتهم ام من المحكمة نأى على تفويضه ايها الامتناعه عن لانتخاب ووجد ضبط استجواب هذا المتهم يتضمن انتخابه راشد بك والسيد جمال طباره دون سواهما

ولما كان حق انتخاب المحامي يعود اولاً للمتهم عملاً بالمادة ٢٤٩ من اصول المحاكمات الجزائية مع المحافظة على حكم المادة ٢٥٠ منها وكانت نولي المحكمة امر انتخاب المحامي انما يتوقف على عدم انتخاب المتهم وله يكن شئ من ذلك في المحاكمة خارية كان ذهول المحكمة عن هذه الجهة مخالفاً لصراحة القانون .

٣ جاء في ضبط المحاكمة بعد تلاوة ورقتي الاتهام « ان مآلها تفهمه المتهم وه كلاً وه وان المدعي العام اخذ بتسرح الدعوى وبه ضح التهمة وذكر الادلة والبراهين الي تثبت الدعوى وفقاً للمادة ٢٦٦ من اصول المحاكمات الجزائية » ولكنها لم تذكر ماهية ذلك التفهم ولا ما عليه ايضا المدعي العام التهمة ولادله والبراهين التي ذكرها ولما كانت الغاية القانونية من مسك ضبط المحاكمة هو قيد الوقائع الجارية بين المحاكمة ومعرفة ما اذا كانت هذه الوقائع موافقة للاصول لانه تكون بعد الوقوف عليها كان لا يجوز الاكتفاء بالاشارة في ضبط اعادتها الي ان كل ما جرى موافق للاصول

٤ جاء في فقرة التوجيه من قرار المحكمة « تبوت كون المتهم الحاج عبد الوهاب ضاح الرصاص من مسدسه على شئ من محمود قولى وحرمه في الناحية القطنية اليسرى بقصد القتل » مع ان التقرير الطبي لا يفيد وجود جرح بري في جسم هذا الجريح بل تضمن وجود كدمة رضية في تلك الناحية متحصلة من تأثير مرمي بري وحرمه قاطعة في كتفه وخاصرته ورأسه (ضبط المحاكمة صفحة ٢) وقد قال هذا الجريح حين سئل في المحاكمة (صفحة ٥) ان عمر الاسود من رفاق المتهم اصابه رصاصة في ركبته من مصطفى لبنية ضربه بالموسى تحت ابطه في رأسه واخذه محمد ضربه بالموسى في ظهره يمكن اطلاق هذه الاقوال على التقرير الطبي ولكنه ابي هذا الجريح اقل عن

المتهم الحاج عبد الوهاب انه كان مع رفاقه وكاهن مسلح بالسدسات والمدى وان
المتهم ضربه اولاً فاصابه بظهره ولم يوضح صورة ضربه له والآلة التي ضربه بها ولم
تسأله المحكمة عن ذلك وحاء في قرارها بان المتهم الحاج عبد الوهاب جرح هذا
الجريح بالرصاص في ناحية جسمه القطنية بقصد القتل مخالفاً للتقرير الفني ولاقوال
المدعي ولم تأت المحكمة في قرارها على تعليل ما لهذه الجهة بل ذهلت عنها بتاتا

٥ ردت المحكمة دواعي المعامرين رداً اجمالياً مع ان الواجب يقضي بان تفند دفاع
كل منهم وترده بابواب وجبهه فيدار قرارها موافقاً لما جاء في المادة ٢٩٠ و٣٠٦
من اصول المحاكمات الجزائية

٦ و- ث فترة التجريم عبارة عن تجريم المتهم محروح المدعين يقصد القتل «ولما
كان هذا الوصف يدخل في محاولة ارتكاب الجريمة الواردة في المادة ٤٦ من قانون
الجزاء وكانت هذه المادة تفيد نوعين من اعاولة ومحاولة تامة ومحاولة غير تامة
والجزاء المعين لكل منهما يختلف عن الآخر وكانت فترة التجريم بمثابة روح قرار
التجريم تجمع خلاصة ما انتهى اليه رأي الحكم بعد دقيق المذاكرات وحسب ان تكون
عبارتها واضحة والمادة من كل النباس يفهم منها ما تنطبق عليه الجريمة من احدى
فقرتي المادة ٤٦ القانونية المستند اليها في تحديد الجزاء

لما كان الامر كذلك وكان جميع ذلك مما يتعلق باحكام القانون لا بالامور
الوجدانية التي يعود حق تقديرها الى الحكم كان ما تعلق به من الاعتراضات وارداً
فاجعت الازراء في ٦ ذي الحجة سنة ١٣٤٢ و٨ تموز سنة ١٩٢٤ على نقض الحكم
اواقع وفقاً للمادة ٣١٤ من اصول المحاكمات الجزائية واعادة الاوراق لرئيس المدعين
العامين لاجراء المقتضي والمخرج مع التسمية تسعة عشر وثناً سورياً على من يحكم
عليه فيما بعد

الرئيس
يوسف الحكيم

الاتحاد السوري

ذيل المادة الثانية من القرار رقم ١٢٤

قرار رقم ٢٩

ان رئيس دولة سورية

بناءً على القرار تاريخ ٥ كانون الاول سنة ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠ القاضي بتأسيس دولة سورية .

ولما كان القرار رقم « ١٢٤ » المؤلف نظام العدلية لم يقرر شيئاً بشأن الحالة التي تمس فيها الحاجة بصورة مستعجلة الى ارسال موظف عدلي الي غير المحكمه التي هو فيها لتأمين الوظرفتنا بحسب الاصول

ولما كانت اصول المراجعة آلا ن تستمر اصدار قرار يمكن من استعمال هذه الطريقة وكان اتباعها لا يتفق مع لزوم تأمين المصلحة بصورة مستعجلة عند تغور الوظيفة و عند تعذر وجود الموظف فيها

ولما كان من اللازم والحالة هذه تذييل المادة ٢ من القرار رقم « ١٢٤ » وتحويل وزير العدلية ان يكلف مؤقتاً الموظفين العدليين بهذا الشأن وذلك بصورة انتداب بسيط وبناء على اقتراح وزير العدلية

بقرر

١ تذييل المادة ٢ من القرار رقم « ١٢٤ » بما يلي :

يمكن لوزير العدلية اذا قمت ضرورة المصلحة ان يتدب

- ١ معاون المدعي العام الاستئنافي او عضواً استئنافياً او عضواً بدائياً او واحداً من المحكم للقيام مؤقتاً بوظيفة الادعاء العام لدى محكمة غير المحكمه المنسوب هو اليها
- ٢ عضواً استئنافياً او عضواً بدائياً او حاكم صالح او معاون المدعي العام البدائي ليقوم بالوظيفة نفسها في محكمة غير المنسوب اليها عند تعذر تشكيل هيئة تلك المحكمة

٣ وزير العدلية مكلف بتنفيذ هذا القرار رئيس الدلة السورية

صبيح بركات الخالدي

دمشق في ١٤ شباط ١٩٢٥

قرارت المحاكم المصرية

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣

مستخدم • رفت • ثقة • مسئولية

القاعدة القانونية

ان رفت المستخدم لعام الثقة به وقيام القرائن كفاية على ذلك لا يعتبر رفتاً في
وئت غير لائق

حكم تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٢١

وقف • ريع الحجز عليه مرط • عدم امكان الحجز عليه • بطلان • شرط
الحرز • صحيح

القاعدة القانونية

١ — الشرط الذي يشترطه الواف في كتاب وقفه وينص فيه على عدم جواز
الز على ريع الوقف مرط باطل لا يأخذ به قضاء

٢ — اما الشرط الذي يشترطه الواف وفيه نص حرم الاستحقاق من كل
استحقاق اذا است ان وتوقع نز على ريع الوقف او على ايرائه بسبب هذه المديونية
فانه شرط صحيح معتبر بمرعاً وتناول
الحكمة :-

« حيث ان جور كابلوا اوقع حجزاً تنفيذياً تحت يد وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة
على وقف حبي ياشا على استحقاق ابراهيم حسني

« وحيث انه على اثر الاذكار الوارد الى الوزارة من هذا الدائن قررت الوزارة في
قلم الكتاب بأن المحجوز عليه محروم من ريع الوقف عملاً بالشرط الوارد في كتاب

الوقف ونصه ما يأتي : (من استدان من المستحقين او حكم عليه الدين ما توجب حكم
رفد صادر لمصلحة مسلم او غير مسلم ولم يدفعه الدين من له الخاص وترتب على
عدم دفعه الدين توقيف الخبز على اعيان الوقف وربع لوقف مائة يكون محروماً من
حق السكنى ومن الاستحقاق ومن النظر ويكون محروماً من الوقف ما ورد له قبل
توقيع الحجز بشهر وعلى الناظر ان يرقب له السعة اللازمة لمعاشه ومن يحرم ينقل
حقه في الوقف الى مستحق آخر ويبقى المستحق محروماً مادام مدينواً واذا تربي من
الدين عاد له الاستحقاق كما كان) وعلى اثر تقرير الوزارة رفع الدائن دعوى مدنية
على وزارة الاوقاف طلب فيها الحكم على اوزاة بقية دينه وبأن تدفع له قيمته بناء
على ان شرط الاوقف هذا ليس حجة عليه . .

«وحيث ان جور كابولو يدعى بان قضاء المحاكم جري على ان شرط الحرمان
الوارد في الوثيقة لا يمكن في الاصل ان يحتج به على دائني المستحق المحروم وعلى
كل حال لا يمكن الاحتجاج به عليهم حتى يصدر حكم شرعي ومن مقتضاه عدم جواز
الحجز على ربع الوقف ذو شرط غير معتبر

«وحيث ان المبدأ الذي قرره هذا الحكم هو مبدأ صحيح بلا نزاع وانه لا يجوز
للافراد ان بشرعوا من تلقاء انفسهم احوالاً لا يجوز توقيع الحجز فيها على اموال
المدينين لم بشرعها الشارع نفسه

«وحيث انه وان كان لا يجوز للواقفين ان يحرروا بمحض ارادتهم التنازل
والحجز عن ربع الوقف الا انه ليس هناك مانع يمنعهم من اشتراط شروط على المستحقين
يحتمون عليهم اتباعها والا حرموا ربع الوقف عند مخالفتهم لهذه الشروط لان
الذي يوقف اصابه دوح في اختيار اهل الوقف فله ان يوقف على شخص ولو كان
اجنبياً عنه كما له ان يحرم من وقفه شخصاً ولو كان من اقرب المقربين اليه . ومادام
له هذا فلا يوجب مانع يمنعه من ان يشترط على المستحق الشروط التي يراها

«ولا يعترض بأن مثل هذا الشرط ان لم يخالف الآداب العمومية والنظام العام
فهو على الاقل يخالف احكام الشريعة الاسلامية الغراء في مواد الموارث لان احكام

الموارث في القوانين الاورباوية تحالف أصول الشريعة الاسلامية مائة تامة
(وعما بحث المحكمة في الفوارق بين القوانين الاورباوية والشريعة الاسلامية
ويثبت كيف ان الشريعة الاسلامية تقول للشخص حق التصرف المطلق في امواله
وهو حي حتى لو تصرف فيها كلها ولم يبق لورثته شيئاً ما بخلاف القوانين الاورباوية
التي تجعل لتصرف الشخص في حياته حداً لا يجوز له تجاوزه اذ اقراراً بحقوق ورثته
الشرعيين.)

الى ان قالت المحكمة :

«وحيث انه اذا تقرر ان شرط الحرمان المخصوص عليه في الوقية مصنى باشاهو
شرط صحيح معتبر نافذ على المستحقين في الوقف فلا يمكن ان تفهم المحكمة كيف
لا يكون صحيحاً معتبراً نافذاً على دائني المستحق لان الدائن لا يمكن ان يكون له على
الوقف حقوق اكثر مما لمدنية المستحق

«وحيث ان النظرية التي ختم بها المستأنف دفاعه (التي ايراد بها اشتراط صدور
حكم شرعي بالحرمان لا محل لها هنا لأن الوقية حددت التاريخ الذي يبتدي فيه
حرمان المستحق اذ جعلته سابقاً على الحجز بشهر) وقد ثبت هنا ان الحزماسف وقع
قبل وتوقيع الحجز بزمان كبير

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٩ مارس سنة ١٩٢١

التماس : حكم تمهيدي . حكم تحضيري .

القاعدة القانونية

يجوز الطعن بطريق الالتماس في الاحكام التمهيدية ولولن المحاكم ليست مقيدة
بها وفي الاحكام التحضيرية الا انه اذا طعن في حكم تمهيدي بطريق الالتماس بعد
صدوره فانه لا يمكن نظره وقبوله شكلاً الا بعد صدور الحكم القطعي

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٣

القاعدة القانونية

- ١- ان القرارات التي تصدرها مصلحة التنظيم هدمه بان يند السقوط في
عداد الاوامر والاجراءات الادارية التي لاتملك المحاكم الحكم بايقاف تنفيذها
٢- الاجنبى الذي يريد ان ينازع في صحة امر الهدم له قبل نفاذ هذا الامر
ان يثبت حالة المباني المقرر هدمها ويثبت ان لاجبه له فيها وانها محتاجة فقط الى
مزمات من السهل اجرائها حتي اذا اثبت كل ذلك في وجه مصلحة التنظيم يرفع
دعواه بطلب تعويض الضرر الذي اصابه من تنفيذ قرار اداري لامبرر له

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٣

القاعدة القانونية

بما ان استئناف الاحكام المشمولة بالنفاذ المجل لا يوقف تنفيذها بتنفيذها بمعرفة الخصم
المحكوم عليه لا يمكن في الاصل اعتباره قبولاً منه بل يجب اعتبار الخصم الذي نفذها
مكربها لا اختيار له في تنفيذها الا ان هذا الاصل ليس بقاعدة عامة . اذ يجوز اثبات
ما يخالفها فاذا تبين من وقائع الدعوى ان المحكوم عليه نفذ الحكم عن رضا واختيار
لا شبهة فيهما بدون تحفظ كان تنفيذه للحكم مسقطاً لحق استئناف

محكمة المنصورة المختلطة

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣

القاعدة القانونية

- ١- يقع باطلاً لا يعمل به الشرط الوارد في عقد بيع ومقتضاه انه اذا تأخر
المشتري عن دفع بعض الاقساط المؤجلة يصبح العقد لاغياً كأنه لم يكن بدون
احتياج الي تنبيه او انذار وتصبح الاقساط المدفوعة حقاً مكتسباً للبائع بصفة

تعويض . مثل هذا الشرط فيه من الجور والظلم ما فيه . ولهذا لا يمكن ان
تعتد به المحاكم

٢ - في مثل هذه الاحوال يجب تطبيق القاعدة العامة التي اخذت بها بعض
القوانين الحديثة (مثل القانون السويسرى في باب التعهدات والالتزامات)
ومقتضاها بطلان الشرط الذي ينص عليه في عقود البيع بتحويل البائع حق تملك
المبالغ المدفوعة له بصفة تعويض بالغة ما بلغت وفي العقد . لان تقدير المستري او
عجزه عن دفع بعض الاقساط لا يمكن ان يترتب عليه علاوة على فسخ العقد الا حقه
في تعويض الضرر الحقيقي الذي اصابه وهذا الضرر يشمل ربح العين المبيعة من
تربيح التسليم الى تاريخ استردادها وقيمة النقص الذي اصاب قيمة العين المبيعة
من يوم خروجها من يد البائع .

محكمة مصر الابتدائية المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣

القاعدة القانونية

ان الجزاءات التي تحكم بها المحاكم على الخصم وتقدرها بمبلغ معين يومياً ليست
قطعية . فيجوز اذن لقاضى الموضوع ان يقلل منها الخصم المحكوم عليه بها كلها او
بعضها اذا تبين له ان خصمه لم يلحقه ضرر او لحقه بعض الضرر من تأخير خصمه
في تنفيذ الحكم

محكمة مصر الابتدائية المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣

القاعدة القانونية

ان الجزاءات المحكوم بها على شخص لاجباره على عمل امر معين هي جزاءات تهديدية
يجوز لقاضى الموضوع ان يأمر بتخفيضها كما له ان يقلل المحكوم عليه منها . فلا يمكن
لصاحب الحكم ان يعتبرها ديتاً خالياً من النزاع ويعتبر الحكم الصادر بها واجب التنفيذ

قرارات المحاكم الاجنبية

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٣ يويه سنة ١٩٢٣

القاعدة القانونية

- ١ - المرأة الفرنسية التي تتزوج باجنبي تتجنس بجنسية زوجها
- ٢ - انه وان كانت احكام المادة « ١٣١ » من القانون المدني الايطالي تنص على ان الزوجة تتبع زوجها بلقانون الخاضع له وتسمى باسمه الا انه ليس في القانون الايطالي اي نص يحوز للزوجة التي حكم بالتفريق بينها وبين زوجها ان تتخلي عن اسم زوجها . تسمى باسم عائلتها الاصلية . بناء عليه لا يحوز للزوجة الفرنسية الاصل التي تزوجت برجل ايطالي وحكمت احكام الفرنسية بالتفريق بينها وبينه ان تتخلي عن اسم زوجها وتسمى باسم عائلتها الاصلية .

تعليق

اذا بحسب نص المادة « ١٩ » من القانون المدني الفرنسي تتبع المرأة الفرنسية جنسية زوجها الاجنبي اللهم الا اذا كانت قوانين بلاد زوجها لا تكسبها جنسية الزوج . ففي هذه الحالة تبقى فرنسية . فاذا انحلت الزيجة بوفاة الزوج او بالطلاق عود لها الجنسية الفرنسية بترخيص من الحكومة بشرط ان تسكن في فرنسا . ان تعود الى فرنسا معلنة انها تريد الإقامة فيها على الدوام

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٣

اس في القانون نص يمنع من رفع عدة استئنافات عن عدة احكام صادرة

بين الخدم انفسهم بعريضة استئناف واحدة . فاذا صار حكماً في جلسة واحدة في تفتين بين خصمين واستأنف المحكوم ضده بعريضة استئناف واحدة جاز . واذا اكتفى بتعيين الحكمين السابقين بقوله منهما الحكم المذان صدرا في يوم كذا كفى هذا البيان . لأن المستأنف عليه لا يمكن ان يتطرق الى ذهنه الشك في ماهية الاحكام المستأنفة

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣

القاعدة القانونية

اذا قام نزاع جدي في معرفة ان كان المستأجر الأصيل أجبر من باطنه فانفسخت الاجارة أو لم يؤمن باطنه باعتبار ان من اسكنهم في العين المؤجرة من المولواة غير ساكن مهم كان ناضي الأمور المستعجلة غير مختص بالحكم بالاخلاء . ويجب في هذه الحالة رفع الأمر الى ناضي الموضوع ليحكم ان كان المستأجر الاصير خالف أو لم يخالف العقد وترتب الفسخ على ما عاينه أو لم يترتب

محكمة استئناف بور دو

حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣

القاعدة القانونية

في مواد الاصابة خطأ يجب على عالم العنصر ان تبت اذا كان انتم ارتكب خطأ ما وما هو . ولا فرق بين ان يكون الخطأ خطأً بنائياً أو خطأً مدنياً . ولما اذا حكمت محكمة اول درجة بالبراءة ولم تستأنف النيابة واستأنف المدعي بالحق المدني وحده واستحال على محكمة ثاني درجة الحكم بالاعتوبة فن استئناف المدعي بالحق المدني يعيد البحث في الجنحة بنائها من جديد . بناء عليه يحق للمدعي بالحق المدني ان يبحث في جميع الاركان المكونة للبرينة ليدافع بها عن حقوقه المدنية

فهرس العدد الثامن من السنة الثانية

الموضوعات الحقوقية

صحيفة

- ١ شعوب البحر المتوسط ومدنيتهم - التتمة للاستاذ كيل اده «تعريب الحقوق»
٥ العقوبة - للاستاذ عارف التكدى

١٣ قضية مصرية «تاريخية» امام محكمة طيبة - للسيد فوزي برسوم

١٨ المدافعة المشروعة

معربة

٢١ متى يعنى الانسان من الجزاء

٢٣ استماع القضاة للدعاوي الجزائية «تعريب الحقوق»

٢٩ بحث في المواعيد (١) للاستاذ عبد الحميد ابو هيف

البوليس

٣٣ خطيئات البوليس في بريطانيا - ٣ - - تتمة

٣٥ واجب الشرطي من بحث للسيد فائق العلي

في المحاكم

٣٩ دارون في المحكمة «تعريب الحقوق»

٤٢ قضية النادى السمدي - اسباب الاستئناف

موضوعات شتى

٤٧ الشرق والغرب بقلم غوليلمو فريرو (تعريب الحقوق)

٥٤ اثر الثورة العالمية للاستاذ ساي الجريديني

٦٠ شرح صك الانتداب بقلم المحامين السيدين مصباح وصادق التوتونجي

٦٦ الدين وحرية الرأي للسيد امير بقطار

٧٠ المجرم البري

القوانين المستحدثة

٧٥ قانون التسجيل الجديد

فهرس العدد التاسع من السنة الثانية

- ٨١ الموضوعات الحقوقية — الاصلاح القضائي في تركيا (تعريب الحقوق)
- ٨٥ اختصاص المحاكم المنتلطة في مصر
- ٩٢ بحث في المواعيد (٢) للاستاذ عبد الحميد ابو هيف (تمة)
- ٩٦ البوليس — اصول ادارة السجون في العالم المتمدن
- ١٠٢ في المحاكم — قضية هنري سكاكيني وشركاه في محكمة جنابات مصر
- ١٠٨ موضوعات شتى — اثر الثورة العالمية تمة البحث للاستاذ سامي الجربديني
- ١١٢ — الصداقة الدولية
- ١١٦ — السراال والاقتراح
- ١١٩ — رواية العدد درة الفن اليتيمة بقلم السيد عمر موسى الحسيني
- النقد والتقرير
- ١٢٩ الشرطة او البوليس «نقد» للاستاذ عارف النكدي
- ١٣٤ رأي وجيه — للاستاذ محمد لطفي جمعه
- ١٣٥ كلمة في اللغة العربية
- ١٣٦ الموجز في الاجتماع
- ١٣٦ التحقيقات العدلية في سورية وبنان
- باب القرارات
- ١٣٧ خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة التمييز في الاسنا
- ١٤٣ خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة الاستئناف في القدس
- ١٤٨ قرارات محكمة التمييز في لبنان الكبير
- ١٥٢ قرارات محكمة التمييز في الاتحاد السوري
- ١٥٧ الاتحاد السوري
- ١٥٨ قرارات المحاكم المصرية
- ١٦٣ قرارات المحاكم الاجنبية

درر الحکام

شرح مجلة الاحکام

ظهر الجزء الاول من هذا الكتاب النفيس والسفر الجليل للعالم الكبير علي حيدر افندي تعريب صاحب هذه المجلة بعبارة متينة على ورق صقيل وهو يحتوي على مقدمة للمعرب واخرى للمؤلف وتمهيد وشرح للقواعد الكلية وكتاب اليبوع عدد صفحته ٤٠٠ صفحة من القطع الكبير الممتاز وبيع في ادارة الحقوق بيافا ومكتب المحامي فهي بك الحسيني بالقدس ومكتبه بغزة ومكتبه بنابلس وفي محل رشيد افندي الحاج ابراهيم بجيفا ومكتبة فلسطين العلمية بالقدس . ثمن النسخة الواحدة خمسون غرشاً مصرياً يضم اليها خمسة غروش اجرة البريد .
فتزف ذلك الى الجمهور الذي قرأ الشيء الكثير عنه في هذه المجلة .



لائحة اصول المحاكمات

ملحق العددين الاول والثاني للسنة الاولى من مجلة الحقوق

كانت حكومة فلسطين طبعت هذا الكتاب وقد نفذت نسخ هذه الطبعة مع ان الحكومة كانت تبيع النسخة منه بستة قروش على رداءة الورق .
وقد قمنا بطبع هذا الكتاب ملحقاً للعددين الاول والثاني المذكورين في المطبعة العباسية بجيفا على ورق صقيل نجاء طبعاً متقناً خالياً من العيوب ولسنا في حاجة الى بيان افتقار كل واحد الى هذا الكتاب فان ذلك معلوم بالبدية وقد عزمنا على بيعه وجعلنا ثمن النسخة عشرة قروش صاغ مصرية ويطلب من ادارة المجلة في يافا ومن مكتبة فلسطين العلمية في القدس :

المخابرات الادارية والتحريرية

— باسم —

رمضان البعلبكي

مدير الادارة العام ووكيل صاحب المجلة المنفوض

مساعداً رئيس التحرير

فوزي الدجاني و عارف الغزوني

رقم التلغراف ٢٨٢

سندوق البريد ٦٦

بافا—فلسطين

الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنبيه مصري او ما يعادله من الفروش السورية
وخمس عشرة روية

ويخصم الربع لتلامذة المدارس وكتاب المحاكم ومأموري التحقيق
من افراد البوليس (بدرجة شاوئش وما دون) ويدفع الاشتراك سلفاً
وكل طلب لا يرفق بالبدل لا يلتفت اليه

طرق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير الادارة العام اما حواله على احد المصارف
واما ضمن تحرير مؤمن عليه (ورقاً نقدياً من العملة المصرية او السورية
او الإنكليزية او رويات

الاعلانات : تخابر بشأنها الادارة